الضرورة الشعرية وأثرها في التقعيد النحوي

في كتاب همع الهوامع للسيوطي (٩٩١هـ)

.....

د. حميد حسين محمد مهدي القيسي / مدرس ثانوية سدرة المنتهى للبنات

السيد هاني حبيب ظاهر الجبوري

الملخص

اشتمل بحثنا هذا على مقدمة وتمهيد تناولنا فيه الضرورة الشعرية لغة واصطلاحاً مع ترجمة مختصرة للسيوطي ، بيّنا فيها مذهبه النحويّ ، واشتمل البحث ايضا على ثلاثة مباحث ، تناولنا في المبحث الأول الضرورات في الأسماء ، فاشتمل هذا المبحث على سبع مسائل ، وأما المبحث الثاني فكان بعنوان : الضرورات في الافعال ، وقد اشتمل على خمس مسائل ، وأما المبحث الثالث فهو بعنوان : الضرورات في الحروف ، واشتمل هذا المبحث على خمس عيّنات ، واحتوى البحث على خاتمة تضمنت أهم نتائج البحث ، ثم تلتها قائمة المصادر والمراجع .

Abstract

This research included a preface and preface in which we discussed the poetic necessity of language and terminology with a brief translation of the suyuti , including its grammatical doctrine . The research also included three topics, The second section was entitled: Necessities in Action , which included five issues. The third topics is entitled: Necessities in the letters. This section included five samples. The research included a conclusion that included the most important results. Search, then followed list of source and references .

المقدمة

الحمد لله ،والصلاة والسلام على رسول الله (صلى الله عليه وعلى آله، وسلم) ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين أمّا بعد:

لم تحظ لغة من اللغات بعناية كما حظيت به لغتنا العربية فهي محفوظة بأمر الله إذ قال الله تعالى: ((إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ))(الحجر:٩) وهيّأ الله سبحانه علماء أجلّاء بذلوا الوسع في سبيل الحفاظ عليها ،فقعدوا قواعدها واستنبطوا احكامها معتمدين في ذلك على عدد من المصادر، من أهمها الشعر الذي هو ديوان العرب وقد وجدوا وهم يبحثون عن القواعد ابياتا شعرية تخالف القياس العام لكلام العرب، فوقفوا عند هذه الظاهرة بالتحليل والتفسير ذلك ؛لأنّهم وجدوا عملهم لا يقتصر على النثر بل يمتد ليشمل الشعر، فالشعر كلام له قواعده وضوابطه وعندما وجدوا أنّ الشاعر مقيد بقواعد تحكم ابداعه الشعريّ تساهلوا معه في الخروج عن بعض القواعد وأسموا هذا الخروج بالضرورة الشعرية .

اقتضت طبيعة البحث أن يقسم على مقدمة ،وتمهيد تناولنا فيه الضرورة الشعرية لغةً واصطلاحا ،واختلاف وجهات نظر العلماء في مفهوم الضرورة، وأثرها في الخلاف بين النحاة ،ومع ترجمه مختصرة للسيوطي، بينا فيها مذهبه النحوي، كما تناولنا كتابه همع الهوامع، وأقسامه ،واهميته في علم النحو، واشتمل البحث على ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الاول: الضرورات في الاسماء فاشتمل هذا المبحث على سبع مسائل وأمّا المبحث الثاني فكان بعنوان :الضرورات في الافعال وقد اشتمل على خمس مسائل ،وأمّا المبحث الثالث فهو بعنوان :الضرورات في الحروف واخترنا لهذا المبحث خمس عينات ،واحتوى البحث على خاتمة تضمنت أبرز ما توصل إليه الباحث من نتائج ،ثم تلتها قائمة المصادر، والمراجع.

ولا ندعي الكمال في هذا البحث فهو عمل بشريّ يصيبه النقص والخطأ ولكن نحسب أنّا ألقينا دلونا في هذا البحر وإن كنا لا نصل الى ما وصل إليه الاوائل فهم بسبقٍ حاصلين الشرفا.

الباحثان

التمهيد: الضرورة الشعرية في كتاب همع الهوامع للسيوطي:

اولاً: مفهوم الضرورة الشعرية:

الضرورة لغة:(الضرورة اسم لمصدر الاضطرار، تقول حملتني الضرورة على كذا وكذا وقد أضطر فلان الى كذا وكذا، بناءه أفتعل...واصله من الضرر، وهو الضيق)[١]

أمَا الضرورة في الاصطلاح :(فهي الخروج عن القاعدة الصوتية والصرفية والنحوية في الشعر لإقامة الوزن وتسوية القافية)[٢].

وانقسم العلماء حول الضرورة على قسمين :

القسم الأول :ويمثله جمهور العلماء منهم سيبويه وابن جني ،وابن مالك، وغيرهم من النحاة الذين قالوا بوجود الضرورة ،لكنهم اختلفوا في تفسير هذه الضرورة إلى ثلاثة آراء وهي: الرأي الأول ويتمثل برأي ابن مالك ـ وهو الصحيح عن سيبويه [٣]ـ إذ فسرها بأنَه ما وقع في الشعر وليس للشاعر مندوحة فيها[٤]،فمتى ما وجد عند الشاعر مندوحة أعتبر قوله حجة يقيس عليها الاحكام ،فخالف بذلك الجمهور في كثير من المسائل أشهرها مسألة دخول (ال) الموصولة على الفعل المضارع[٥]وتقديم التمييز على الفعل المتصرف[٦]، وحذف نون مضارع كان إذا وليها ساكن[٧] ،وغيرها مما سيأتي في البحث.

أمَا الرأي الثاني: ويتزعمه جمهور النحاة من أمثال ابن جني، وابي حيان[٨]،وابن هشام[٩]، والشاطبي[١٠]،وخلاصته بأنه ما وقع في الشعر سواء أكانت للشاعر مندوحة أم لم تكن له مندوحة [١١]،وقد ردوا على ابن مالك بردود منها قول ابي حيان :(إنَ ابن مالك لم يفهم معنى الضرورة عند النحويين إذ لا توجد ضرورة إلا ويمكن إزالتها وخصوصا لدى الشعراء فهم أمراء البيان)[١٢].

والرأي الثالث :وينسب الى ابي الحسن الاخفش وهو تجويز الضرورة للشعراء في النثر والشعر على حدٍّ سواء لأنَ لسانه قد اعتاد الضرورات[١٣].

وامَا القسم الثاني :فيمثله ابن فارس الذي رفض ما يسمى بالضرورة وعدها من أخطاء الشعراء ومن عيوبهم التي لا تغتفر، قال :(ما جعل الله الشعراء معصومين من الخطأ ،والغلط فما صح من شعرهم فمقبول ،وما أبته العربية ،وأصولها فمردود)[١٤]،وقد سار على نهج ابن فارس في إنكار الضرورة د. رمضان عبد التواب الذي

حقق ، وعلق، وقدم لكتاب ابن فارس (ذم الخطأ في الشعر) ،وقد سمى فصله الثاني :(ضرورة الشعر والخطأ في اللغة)، وقد أنتهى فيه الى المعنى الذي سلف[١٥].

والضرورة عند العلماء تقسم على قسمين وهي :

أولا: الضرورة الحسنة: وهي التي تكون ذات إيقاع حسن ،ويجوز للشاعر ارتكابها وتكون الضرورة حسنه إذ توفر فيها احد الشرطين، وهما:

الشرط الاول : التشبيه ويكون بحمل كلمة على اخرى، كحمل العامل على غير العامل أو بالعكس مثل حمل (أن) المصدرية على (ما) المصدرية، ويتمثل بإبطال عملها لكونها يدلان على المصدرية.

الشرط الثاني : الأصل ويكون برد الاشياء الى اصولها كقصر الممدود وتذكير المؤنث وغيرها[١٦].

ثانيا: الضرورة القبيحة :وهي الضرورة التي تستوحشها النفوس وتشمئز منها القلوب [١٧]،و يجوز للشعراء ارتكابها ولكن على قبح لأنَها خرجت عن سنن كلام العرب، وليس هناك عذر في مخالفته القواعد من تشبيه أو رجوع الى اصل ،ومن أمثلتها تأنيث المذكر ومنع المصروف من الصرف.

وليس هناك عدد معين للضرورة لكونها مرتبطة بالشعر والشاعر غير مقيد بحدود ما يجده عن الشعراء الاخرين من الضرورات فيزيد في المواضع التي زادوا ،ويحذف في المواضع التي حذفوا [١٨].

ومما ساعد على وجود الضرورات ،وكثرتها تنوع مصادر الاستشهاد عند النحاة ،ومواقفهم المختلفة منها، واختلاف نظرة النحاة الى مدلول الضرورة الشعرية ذاتها، فصارت الظاهرة الواحدة ضرورة على رأي، في حين لا تعد عند غيرهم ضرورة [١٩].

وقد ترتبت على مسألة الضرورة عدة قضايا بين النحاة ؛لأنّهم يقفون عند الأبيات التي تخالف مذاهبهم وأقيستهم ،فيعمدون إلى التأويل لإدخالها ضمن أقيستهم فأصبحت الأبيات الخارجة عن القياس المألوف ميدانا رحبا لتأويلات النحاة ،وتعليلاتهم فدخلت بسبب ذلك ضمن الخلاف النحوي إذ كل طرف لا يتردد في إلقاء الطرف الآخر في بحر الضرورات، وقد ترتب على مسألة الأصل التي هي أحد أركان الضرورة الحسنه مسائل كبرى في الخلاف النحوي بين أهل البصرة، والكوفة كصرف ما ينصرف ،ومد المقصور، وغير ذلك[٢٠].

ثانيا : السِّيوطي حياته وكتابه :

اسمه ونسبه ومولده :

هو الإمام الحافظ المؤرخ الاديب جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الخضيري السيوطي[٢١]، وينتهي نسبه من جهة أبيه إلى أصل اعجميّ ، وقد رجح ذلك حين ذكر أنَّ جده كان اعجميا ،أو من الشرق ،وأنَّ النسبة بالخضيريّ هي إلى الخضيرة محلة ببغداد[٢٢]، وينسب إلى سيوط لاستقرار اجداده بها [٢٣]، وكان مولده في القاهرة سنة (٨٤٩هـ)[٢٤].

حياته العلمية :

بدأ السيوطي حياته العلمية في مرحلة مبكرة من عمره ،فقد حفظ القرآن الكريم وعمره دون الثمانية سنين ، ثم حفظ عمدة الأحكام ، ومنهاج النوويّ، ومنهاج البيضاويّ، وغيرها كثير، فقد كان والده شديد الحرص على أنّ يتجه ابنه إلى طلب العلم وحلقاته ،إذ كان السيوطيّ يحضر أكبر مجالس العلم في زمانه ،وشرع في الاشتغال بالعلم في مستهل عمره ،وذلك في سنة أربع وستين وثماني مئة للهجرة[٢٥].

شيوخه :

لقد تتلمذ السيوطي على يد أشهر العلماء في عصره وهم كثيرون يضيق المقام بذكرهم ،لكن سأذكر بعضا منهم ؛ لأنّ كثيرا من الكتب قد اعتنت بحياته وشيوخه، ومؤلفاته.

١ـ ابن حجر العسقلانيّ (٧٧٣ـ٨٥٢هـ): هو الحافظ المحدث المؤرخ أحمد بن محمد الكنانيّ العسقلانيّ من أئمة العلم والتاريخ ، مولده ووفاته بالقاهرة، ويعدّ الشيخ الاول للسيوطي إذ كان يحضر مجالس العلم التي يقيمها الشيخ ابن حجر[٢٦] .

٢ـ علم الدين البلقيني (٧٩١ـ٨٦٨هـ): هو علم الدين بن صالح بن شيخ الاسلام سراج الدين عمر ،تلقى العلم على يد أبيه وغيره من علماء العصر ،وقد قرأ عليه السيوطي الفقه وأجازه في التدريس[٢٧].

٣ـ الشمني الحنفي (٨٠١ـ٨٧٢هـ):هو الشيخ الأمام تقي الدين ابو العباس احمد بن كمال الدين ،ولد في الاسكندرية وقدم القاهرة مع والده ،وقد ملك أدوات الاجتهاد في الفقه ،والحديث، والعربية ،وقد سمع عليه السيوطي الحديث والنحو[٢٨] .

٤ ـ الكافيجي (٧٨٨-٨٧٩هـ):محيي الدين ابو عبدالله محمد بن سليمان الروميّ الحنفيّ المعروف بالكافيجي لقب بذلك لكثرة اشتغاله بكافية ابن الحاجب ،وقد لازمه السيوطي مدّة أربعة عشرة سنة وقد أخذ عنه جميع الفنون[٢٩].

مذهبه النحوي:

عاش السيوطي في البيئة المصرية التي عرف نحاتها بالمزج بين المذهبين البصريّ، والكوفيّ من دون أن تكون لنحاة هذه البيئة سمات خاصة تؤهلهم لتكوين مدرسة خاصة بهم، وإن تميزت بظهور علماء أجلاء من أمثال ابن هشام وابن عقيل ، والاشمونيّ ، والسيوطي، وغيرهم ، و كان السيوطي ميالا الى المذهب البصريّ أكثر من المذهب الكوفيّ فقد وقف من السماع ،والقياس ، والاحتجاج مثل موقفهم، أمّا في الفروع فقد كان يختار، وينتخب ما يترجح لديه من الادلة فتارة يرجح رأي أهل البصرة ، وتارة رأي أهل الكوفة ، وقد يكون له تفرد في بعض المسائل ،وقد تجلى منهجه هذا في كتابه همع الهوامع[٣٠]

وفاته:

ذكر الذين ترجموا للسيوطي أنّه توفى عام (٩١١هـ)،وذهب الخواساتي إلى أنّه توفّي في سنة (٩١٠هـ) وهو أمر غير صحيح لأنّ الذين ترجموا له نصوا على أنّ وفاته في سنة (٩١١هـ) وكان هؤلاء العلماء معاصرين له من أمثال ابن إياس ،والشعرانيّ ،عاش أيامه الأخيرة وهو يعاني من مرض شديد في يده اليسرى مات على إثرها ،وكان قد أستكمل من العمر إحدى وستين سنة وعشرة أشهر ،وثمانية عشر يوما، وقد دفن بحوش قوصون خارج باب القرافة من جهة الشرق [٣١].

مؤلفاته:

ترك السيوطي الكثير من المؤلفات الدالة على سعة ثقافته ،وتفانيه في طلب العلم، والصبر عليه، والسبب في كثرة مؤلفاته انعزاله الناس في سن الاربعين، وعدم توليه مناصب تشغله عن العلم ،وأهم من ذلك طلبه العلم في مرحلة مبكرة من عمره على يد شيوخ أجلاء ،وقد زادت مؤلفاته على (٦٠٠)كتاب في جميع الفنون النقلية والعقلية [٣٢] ،وقد اقتصرنا على ذكر أهم كتبه النحويّة:

١ـ الاشباه والنظائر في علم النحو.

٢ـ الاقتراح في علم اصول النحو.

٣ـ البهجة المرضية في شرح الألفية .

٤ـ شرح شواهد المغني.

٥ـ شرح ملحة الأعراب .

٦ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع.

كتاب همع الهوامع :

تتجلى شخصية السيوطي النحوية في هذا الكتاب أكثر من كتبه النحوية الأخرى، وهو يمثل الغاية في نشاطه النحويّ إذ تظهر قدرته الفذة على جمع الآراء ،وعرضها ،والموازنة بينها ،ولا يقف عند هذا الحد بل نراه ينتخب ويختار من الآراء بالاعتماد على ما تحصل لديه من الادلة النقلية والعقلية[٣٣].

وقد وضع كتابه في ثلاث مقدمات ،وسبعة كتب ،وخاتمة ،تناول في المقدمة الأولى الكلمة وأحكامها ،وفي المقدمة الثانية تناول الاعراب والبناء.

وفي الثالثة تناول النكرة والمعرفة ،وهي أمور أساسية لمن أراد أن يفهم النحو، أمّا الكتب السبعة فتقسم على النحو الآتي:

الكتاب الاول :في العمد وما يتعلق بها من أحكام .

الكتاب الثاني :في الفضلات وما يتعلق بها .

الكتاب الثالث :المجرورات وما حمل عليها وهي المجزومات .

الكتاب الرابع :العوامل .

الكتاب الخامس :التوابع وأعراض التراكيب .

الكتاب السادس :يتناول الابنية .

الكتاب السابع :في التصريف .

أمّا الخاتمة فقد تناول فيها مسائل تتعلق بالخط من أمثال الهمز والابدال ، والفصل ، والوصل ، والحذف، والزيادة ، وكذا الرسم القرآنيّ، ووضع النقط[٣٤].

ومن فوائد هذا الكتاب أنّه يعدّ منجما مهما في الشواهد فقد تميَّز السيوطيّ بكثرة الاستشهاد من آيات قرآنية وأحاديث نبوية ،وأبيات شعرية ،ونثرية، ولقد أحصى أحد الباحثين أبياته الشعرية فبلغت(١١١٨) بيتا ،ومن فوائده بروز القدرة التعليلية ،ونسبة الآراء الى أصحابها [٣٥].

المبحث الأول : الضرورات في الاسماء

ويتضمن هذا المبحث سبع مسائل وهي:

أولا : ظهور الضمة في الاسم المنقوص:

الاسم المنقوص هو :((الاسم المعرب الذي نهايته ياء لازمة مكسور ما قبلها))[٣٦]،ويعرب بحركات مقدرة الا الفتحة فتظهر لخفتها ،والسبب في عدم ظهور الضمة ،والكسرة الثقل[٣٧] ،ولا يمكن أن تظهر الضمة والكسرة إلا في الضرورة باتفاق النحاة[٣٨] .

قال السيوطي:((وَمن الضَّرُورَة أَيْضا ظُهُور الضمة والكسرة فِي يَاء المنقوص كَقَوْلِه[٣٩]:

خبيثُ الثّرى كابيُ الأزندِ

وَقَوله[٤٠] :

تُدْلى بِهن دواليُ الزّراع))[٤١]

القارئ لكلام السيوطي يلحظ أنّه أعطى للمسألة حكما واحدا وهو أنّ ظهور الضمة والكسرة ضرورة لا يجوز ارتكابها الاّ في الشعر والامر كما ذكر فليس هناك خلاف بين النحاة في عد هذه الحالة ضرورة لا تجوز في حالة السعة ، وقد ذكر ذلك محمد محيي الدين عبد الحميد بقوله:((ولا خلاف بين أحد من النحاة في أنّ هذا ضرورة لا تجوز في حالة السعة، والفرق بين هذا والذي قبله أن فيما مضى حمل حالة واحدة على حالتين؛ ففيه حمل النصب على حالتي الرفع ،والجر؛ فأعطينا الأقل ـ وهو النصب ـ حكم الأكثر ،ولهذا جوزه بعض العلماء في سعة الكلام ،وورد في قراءة جعفر الصادق:(من أوسطِ ما تطعمون أهاليَكم)[٤٢]،أما هذا ففيه حمل حالتين ـ وهما حالة الرفع وحالة الجر ـ على حالة واحدة وهي حالة النصب ،وليس من شأن الأكثر أن يحمل على الأقل ،ومن أجل هذا اتفقت كلمة النحاة على أنّه ضرورةٌ يغتفر منها ما وقع فعلا في الشعر ولا ينقاس عليها))[٤٣].

ثانيا : حذف تاء التأنيث مع الضمير المتصل العائد الى مؤنث:

ذكر النحاة أنّ الفعل إذا اسند الى ضمير متصل راجع الى مؤنث وجب تأنيثه سواء أكان مرجعه الى مؤنث حقيقي ،أو مجازي وترك التأنيث حينئذ مما لا يجوز ارتكابه الاّ في ضرورة الشعر [٤٤].

قال السيوطي: ((ولحوقها لآخر الْمَاضِي إِذا أسْند لمؤنث دلَالَة على تَأْنِيث فَاعله وجوبا إِن كَانَ ضميرا مُطلقًا أَي لحقيقي أَو مجازي نَحْو هِنْد قَامَت وَالشَّمْس طلعت أَو ظَاهرا حَقِيقِيًّا وَهُوَ مَا لَهُ فرج من الْحَيَوَان نَحْو قَامَت هِنْد وَتركهَا مِمَّا ذكر ضَرُورَة على الْأَصَح كَقَوْلِه[٤٥]:

وَلَا أَرْض أبقل إبْقالَها))[٤٦].

وما ذكره السيوطي هو قول الجمهور ولم يخالف في ذلك الاّ ابن كيسان إذ أجاز ذلك حملا على تذكير الفعل مع الفاعل المجازي كما يقال: طلع الشمس؛ لأنّ التأنيث مجازي ،ولا فرق بين المضمر والظاهر ،واستدل على ذلك بأنّ الشاعر كان يمكنه أن يقول: أبقلت أبقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه دل على أنّه مختار لا مضطر[٤٧]،وردّ عليه بأنّ ذلك صحيح ولكن ذلك يثبت إذا علمنا بأنّ ممن يتحقق بالنقل فإنّ من العرب من لا يجيز في الهمز الاّ التحقيق [٤٨]،وقد ردّ على هذا القول بالمثل فيقال إنّما ثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يحقق الهمز بالنقل ،ومما يؤيد قول ابن كيسان أنّ الاعلم حكى في شرح ابيات كتاب سيبويه أنّه روى :أبقلت ابقالها بتخفيف الهمز وذكر أنّه لا ضرورة فيه على هذا، إذ هو دليل على أنّ قائله يجيز النقل بالهمز ،وإمّا على رواية الهمز إنّما هو على تأويل الارض بالمكان ؛فلا ضرورة ،وفي هذا نظر لأنّ الهاء في ابقالها يأباه؛ لأنّ الهاء تعود الى مؤنث والمكان مذكر[٤٩].

والحق أن يقال بأنّ مذهب ابن كيسان مذهب جيد إذ خرج عن التقليد وحكم العقل، والدليل وهذا شأن العلماء المحققين ؛لكن نقول إنّ مذهب النحويين في هذه المسألة أصح لأنّ الدليل متى تطرق اليه الاحتمال سقط به الاستدلال فالبيت به وجهان وجه يؤيد ابن كيسان وآخر لا علاقة فيه[٥٠]، وأمّا قوله بانّه مختار لا مضطر فكلام غير صائب لأنّه:((ما من ضرورة إلاّ ويمكن أن يعوض من لفظها من غيرها))[٥١]،وقال ابن هشام عمن يفهم الضرورة على هذا الوجه:((إذ فتح هذا الباب لم يبق في الوجود ضرورة))[٥٢]وخصوصا لدى أمراء الكلام، وأسياد البيان الشعراء.

ثالثا: تقديم التمييز على فعله المتصرف:

للتمييز مع فعله المتصرف ثلاث حالات وهي التأخير عنه نحو :طاب زيد نفسا، والتوسط بينه ،وبين الفاعل مثال :طاب نفسا زيد، ولا خلاف في جواز هذين الحالين ،وإنّما وقع الخلاف في الحالة الاخرى وهي حالة

تقديم التمييز على عامله المتصرف نحو: نفسا طاب زيد؛ إذ انقسم النحاة على قسمين :قسم يرى منع هذا التقديم وهم اكثر اهل البصرة ، واهل الكوفة، والمغاربة ،وقسم يرى جواز ذلك وهم قسم من اهل الكوفة ،ومن تبعهم من البصريين كما سيتضح في اثناء البحث على أنّا قيدنا التقديم بالفعل المتصرف ليخرج بذلك الجامد مثل: نعم، وبئس ،ويخرج ما هو في حكم الجامد نحو: كفى ،فلا يجوز التقديم في هذه الحالة باتفاق[٥٣] .

قال السيوطي:((منع سيبويه، والاكثرون من البصريين، والكوفيين، والمغاربة تقديمه فلا يقال:((نفساً طاب زيدٌ)) كما يمتنع التقديم في تمييز المفرد وما ورد من ذلك فضرورة))[٥٤].

اختلف النحاة في هذه المسألة على مذهبين: قسم ذهب الى منعه وخصه بباب الضرورة وهم اكثر البصريين والكوفيين، ومن تبعهم من المغاربة [٥٥]، وذهب القسم الاخر الى تجويز هذا التقديم كالكسائي[٥٦] ،المازني، والمبرد [٥٧] وتبعهم في ذلك ابن مالك[٥٨]، وقد احتج هذا الفريق بالسماع والقياس فأمّا بالنسبة للسماع ،فكثرة وروده عن العرب من ذلك قول الشاعر[٥٩]:

أتَهْجُرُ سَلْمَى لِلفِرَاقِ حبيبها ... ومَا كانَ نَفْسًا بالفِرَاقِ تَطِيبُ.

الشاهد فيه تقديم التمييز (نفسا)على فعله المتصرف (تطيب).

وأمّا بالنسبة للقياس فقد احتجوا بأمور منها :أنّهم قد شبهوا التمييز بالمفعول به ولا خلاف في أنّ المفعول به يتقدم ،وقد قاسوا التمييز على الحال ومعلوم أنّ الحال يتقدم على فعله المتصرف عند المانعين[٦٠]، بينما رفض الجمهور هذا الامر وعدوه من جملة الامور التي لا تصح الا في حالة الضرورة وردوا على اقوال المجيزين بردود منها أنّهم اولوا الابيات على الضرورة وأنّ هذا الشاهد مردود برواية أخرى للبيت وهي:

وما كانَ نفسي بالفراقِ تطيبُ

فهي رواية برواية، والرواية متى دخل اليها الاحتمال سقط بها الاستدلال، وأمّا بالنسبة للقياس فقد احتجوا بعدة امور منها أنّ تشبيه التمييز بالمفعول فغير صائب لأنّ الفاعل بقولك: (طاب زيد نفسا)هو فاعل في اللفظ لا في المعنى فالفاعل الحقيقي هو كلمة(نفسا) ثم حولت الى التمييز للمبالغة فارتفع ما بعدها على الفاعلية وأمّا الفاعل في جملة (ضرب زيد خالدا) فهو فاعل في اللفظ، والمعنى فجاز تقديم المفعول ،وتأخيره عكس التمييز فهو فاعل في الحقيقة ومعلوم بأنّ الفاعل لا يتقدم على فعله ،وأمّا تشبيه التمييز بالحال فهو مردود لأنّ الفريق المخالف لا يجيز

ذلك فكيف يقيس عليه؟،ومن ردودهم أنّهم شبهوا التمييز بالنعت لاشتراكهما في الايضاح ومن المقرر بأنّ النعت لا يتقدم على عامله، [٦١].

ونلحظ ابن الناظم رجح رأى سيبويه بمنع التقديم مخالفا في ذلك اباه الذي كان يجيز التقديم [٦٢]، وهو شأن المحققين العرب الذين يقفون عند الدليل ،ويتجردون عن الهوى، والتقليد .

والذي نذهب اليه بأنّ رأى الجمهور في هذه المسألة أصوب لقوة حججهم مع عدم وجود المخالف القوي، إذ لا تعدو حجج الطرف المجيز عن كونها عللاً منطقية تعوزها الدقة وينتابها التناقض كما في مسألة تشبيه التمييز بالحال ، فمن المعلوم أنّ الطرف المجيز لا يبيح التقديم كما مر ذكره .

رابعاً: ترخيم المضاف:

الترخيم: ((هو حذفُ اواخرِ الكلمِ في النداءِ))[٦٣]، ويكون النداءُ خاصاً بالأسماء، والاسم الذي يرخم يكون على نوعين :إمّا أن يكون مقروناً بالتاء فيرخم بلا قيد او شرط، وأمّا أن يكون غير مقرون بالتاء فيرخم إذا توفر فيه عدد من الشروط وهي :أن يكون رباعيا فما فوق ،علما ،غير مركب تركيباً اضافياً او اسنادياً وقد اختلفوا في ترخيم الاضافة فمنعه قوم ،واجازه قوم ،وسنقف على اقوال المانعين والمجيزين مع حجج كل فريق ،وادلتها وصولا الى فهم دقيق للمسألة [٦٤].

قال السيوطي:((وَلَا يرخم المنادى المُضَاف عِنْد الْبَصرِيين لِأَن المُضَاف إِلَيْهِ لَيْسَ هُوَ المنادى وَلَا يرخم إِلَّا المنادى وَأَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ وَابْن مَالك بِحَذْف آخر المُضَاف إِلَيْهِ كَقَوْلِه[٦٥]:

خذو حَظّكم يَا آلَ عِكْرمَ واذْكُروا

فِي أَبْيَات آخر وَأجَاب سِيبَوَيْهِ بِأَنَّهَا ضَرُورَة))[٦٦].

اختلف العلماء في ترخيم المضاف على مذهبين: فذهب البصريون الى منع ترخيم المضاف وعدوه من جملة الامور التي لا يصح وقوعها الا في حالة الضرورة ،وخالفهم في ذلك الكوفيون ،وتابعهم ابن مالك فالّذين اجازوا ترخيم المضاف حجتهم في ذلك السماع، والقياس فمن السماع وروده عن العرب كبيت زهير السابق الذكر إذ الشاهد منه ترخيم المضاف(آل عكرم) وغيره من الشواهد، وأمّا القياس فلأنّ المضاف ،والمضاف اليه كالشيء الواحد فجاز ترخيمه كالمفرد على أنّ الترخيم إنّما يكون في آخر المضاف اليه كما في قول الشاعر (يا آل عكرم)

والاصل (يا آل عكرمة) فحذف التاء، وقد رد البصريون على هذا القول بعدة أمور منها أنّهم اولوا الابيات على ضرورة الشعر وهو جائز في الشعر بلا نزاع، ومنها أنّ النداء يستلزم منه التأثير في المنادى بالبناء والاعراب ،والحذف، ف(زيد) في الاصل معرب ولكن لّما دخله النداء صيّره الى البناء فدل هذا الأمر على التأثير في النداء وهو مما لا يتوافر في ترخيم المضاف فهو معرب قبل النداء وبعده ،وأمّا تشبيه المضاف بالمفرد فأمر غير صحيح لأنّه لوكان كالمفرد لأثّر فيه النداء كما أثر في المفرد[٦٧].

خامساً: الفصل بين الجار والمجرور:

الاسم المجرور هو: الاسم الذي يسبق بأحد حروف الجر وهذا الاسم إمّا أن يكون ظاهرا، او ضميرا، ويكون عمل هذه الحروف هو جر آخر الاسم الذي يليها مباشرة جراً محتوماً ظاهراً، أو مقدراً، أو محلياً وبقول النحاة مباشرةً علم أنّه لا يجوز- في الأصح - الفصل بين الجار، والمجرور إلاّ في حالة الشعر وهذا ما سنتناوله في الاسطر اللاحقة[٦٨].

قال السيوطي:((وفصله أَي الْجَار من مجروره وتأخيره عَنهُ كِلَاهُمَا ضَرُورَة))[٦٩].

إنّ الفصل بين الجار والمجرور يكون على نوعين: فصل جائز ويكون ذلك ب(كان) الزائد نحو :مررت بكان زيد، اوب(لا) نحو: حضرت بلا تأخر على القول بحرفية (لا) ،أمّا النوع الثاني: وهو الفصل بغير هذه الامور ؛وهذا هو موضوع المسألة التي بصدد مناقشتها فنقول: الذي ذهب اليه جمهور النحاة أنّه لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور في السعة لما يترتب عليه من الفصل بين العامل والمعمول بفاصل اجنبي بلا مسوغ وهو مما لا يجوز ارتكابه الاّ في الضرورة الشعرية ومع كونه ضرورة فهو قبيح [٤]،ويكون هذا الفاصل إمّا بظرف نحو قول الشاعر[٧٠]:

إنَّ عَمْرًا لَا خَيْرَ فِي الْيَوْمَ عَمْرٍو

الشاهد منه الفصل بين الحرف(في)، ومجروره (عمرو) بالظرف وهو(يوما) وهو ما يعد ضرورة عند العلماء، وقد يكون الفصل بالمفعول نحو قول الشاعر[٧١]:

وأقطع بالخَرْقَ الهَبُوع المُراجم

الشاهد منه الفصل بين الجار(الباء)،والمجرور(الهيوع)بالمفعول وهو (الخرق)وهو يعدّ ضرورة باتفاق.

وقد سمع في النثر الفصل بالقسم إذ حكى الكسائيّ: اشتريته بوالله دراهم[٧٢].

الشاهد منه الفصل بين الجار (الباء)، والمجرور(دراهم) بالقسم وهو(والله) وهو امر ممتنع عند العلماء الا الكسائيّ معتمدا في ذلك على ما ورد لديه من السماع ، وقد سار على نهجه في تجويز هذا الفصل بين الجار، والمجرور تلميذه علي بن الاحمر فأجاز الفصل بين رب، ومعمولها بالقسم نحو: ربّ والله رجل لقيت [٧٣].

والذي نذهب اليه هو ما ذهب اليه الجمهور في عدم جواز الفصل لعدم كفاية الادلة التي ذكرها الفريق الاخر .

سادسا : الفصل بين المضاف، والمضاف اليه :

حد النحاة الاضافة: بأنّها نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر ابدا[٧٤] ،على احلال الاسم الثاني محل التنوين ،أو النون من الاسم الاول لذلك هما كالكلمة الواحدة التي لا يجوز الفصل بين اجزائها وهذا هو رأى أهل البصرة ،وهناك رأى لأهل الكوفة الذين اجازوا الفصل بشروط وهو ما سنحاول البحث فيه وصولا الى رأي سليم في هذه المسألة[٧٥].

قال السيوطي:((وخرج بمفعوله ،وظرفه المفعول ،والظرف الاجنبيان فالفصل بهما ضرورة))[٧٦].

وقال أيضا:((ويجوز الفصل ضرورة لا اختيارا بنعت))[٧٧].

اختلف النحاة في هذه المسالة على رأيين فمنهم من منع الفصل وهم اهل البصرة بينما ذهب اهل الكوفة ، وتابعهم ابن مالك[٧٨] الى جواز الفصل مستشهدين بما ورد من السماع ،والقياس ،أمّا السماع فكثرة وروده عن العرب بل قد جاء في أفصح الكلام ومن ذلك قراءة ابن عامر[٧٩]:((زُيِّنَ للمشركين قتلُ اولادَهم شركائِهم))[الانعام:١٣٧] الشاهد من الآية أنّه فصل بين المضاف (قتل)،والمضاف اليه (شركائهم) بفاصل وهو(اولادهم) وهو امر جائز عند الكوفيين، واحتجوا بقراءة بعض السلف[٨٠]:((فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ))الشاهد من الآية الفصل بين المضاف(مخلف) ،والمضاف اليه(رسله) بفاصل وهو (وعده)، ومن شواهدهم حديث الرسول (صلى الله عليه ،وسلم):((هل أنتم تاركو لي صاحبي)[٨١] إذ فصل بين المضاف، والمضاف اليه بفاصل وهو (لي) واحتجوا بوروده عن العرب في النثر ومن ذلك :

تركُ يوماً نفسِك ،وهواها سعيٌ لها في رداها.

الشاهد منه الفصل بين المضاف(ترك)،والمضاف اليه(نفسك) بفاصل وهو(يوما)، كذا استشهدوا بالأبيات الشعرية ومنها قول الشاعر[٨٢]:

لَمّا رَأَت سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَت ... لله دَرُ اليَوْمَ مَنْ لَامَهَا

الشاهد من البيت الفصل بين المضاف(در)، و المضاف اليه (من) بفاصل وهو (اليوم) وغير ذلك من الشواهد التي احتجوا بها لتقوية رأيهم ،أمّا بالنسبة للقياس فقد ذكروا أنّ الفاصل إمّا فضلة او جارا ،ومجرورا او ظرفا وهذا و مما يتوسع فيهم ما لا يتوسع في غيرهم على أنّه يجب التنبيه الى امر مهم وهو أنّ ليس كل فصل جائز عند الكوفيين ومن تابعهم بل مسائل الفصل عندهم سبعة ثلاث منها جائزة في النثر، واربع لا تجوز الاّ في الضرورة أمّا المسائل الثلاثة التي تجوز في السعة فهي:

اولا: أنّ يكون المضاف مصدرا ،والمضاف اليه فاعله والفاصل مفعوله كقراءة ابن عامر : ((زُيِّنَ للناسِ قَتْلُ أَوْلاَدَهُمْ شُرَكَائِهِمْ))[الانعام:١٣٧]

وأمّا أن يكون الفاصل ظرف كقولهم:((تركُ يوماً نفسِك وهواها سعيٌ لها في رداها) الشاهد فيه الفصل بين المضاف(ترك)، والمضاف اليه(سعى) بفاصل هو (يوما).

ثانيا: أن يكون المضاف وصفا ،والمضاف اليه مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعض السلف:((فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ)) أو الفاصل ظرفه نحو قول الرسول (صلى الله عليه، وسلم) :((هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي)) .

ثالثا: أن يكون الفاصل القسم نحو :هذا غلام والله زيد على الفصل بين المضاف و المضاف اليه بالقسم(والله)[٨٣].

وما عدا هذه الامور فقد اتفق الكوفيون مع البصريين على عدها ضرورة لكنَّ البصريين لم يرتضوا هذا التقسيم وذهبوا الى أنّ الفصل بين المضاف، والمضاف اليه ممتنع جملة وتفصيلا، وحجتهم في ذلك القياس إذ قد عدوا المضاف و المضاف اليه كالكلمة الواحدة التي لا يجوز الفصل بين اجزائها على اعتبار أنّ المضاف اليه قد حل محل النون ،أو التنوين من الاسم الاول، وأمّا بخصوص شواهد الطرف الاخر فردوا عليها بردود منها أنّ القارئ قد وهم في القراءة؟!،وأمّا بالنسبة للحديث فقد روي بالمعنى وليس من قول الرسول(صلى الله عليه ،وسلم) باللفظ ولا يؤخذ به في الاستشهاد على رأيهم في الاستشهاد بالحديث؟! ،وأمّا الفصل بالقسم فلأنّه(القسم) يدخل

على الاخبار للتوكيد فكأنّهم لما جاوزوا الفصل بها فقد استدركوا ذلك بوضع القسم إذ أدركوا من الكلام لهذا يسمونه (لغوا) لزيادته في الكلام في الوقوع بغير موضعه ،وأرجعوا الابيات الى باب الضرورة[٨٤].

والذي يترجح لدينا من خلال البحث أنّ مذهب الكوفيين وابن مالك في ذلك أرجح لوجود الادلة التي لا يسوغ إنكارها بأقيسة واهية وكفى بقراءة ابن عامر حجة لمن ذهب الى هذا الرأي وكذا ورود هذا الفصل بالحديث الشريف الذي هو مناط الاستشهاد بعد القرآن على الرأي الصحيح الذي ليس عنه محيد .

سابعا : العطف على ضمير الرفع المتصل من غير فاصل :

ذكر جمهور النحاة أنّه في حالة عطف الاسم الظاهر ،او المضمر على ضمير الرفع فإنّه يجب أن يكون هناك فاصل وهذا الفاصل إمّا أن يكون ضمير رفع منفصل نحو قوله تعالى :((اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ))[البقرة:٣٥]،أو مفعول به كقوله تعالى :((جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ))[الرعد :٢٣]،أو بالحرف (لا) نحو قوله تعالى: ((ما أشركنا ولا آباؤنا))[الانعام :١٤٨] أو أي فاصل كان بينما ذهب أهل الكوفة الى عدم اشتراط هذا الشرط فأجازوا العطف بلا فصل ولا فرق بين ضمير الرفع المستتر أو الظاهر بشرط كونه فاعلا [٨٥] .

قال السيوطي:((وَمن ترك الْفَصْل ضَرُورَة قَوْله[٨٦]:

وَرَجا الأَخَيْطِلُ من سفُاهة ... مَا لَمْ يكُنْ وأبٌ لَهُ لِينَالا

خلافًا للكوفية فِي تجويزهم الْعَطف عَلَيْهِ بِلَا فصل اخْتِيَارا))[٨٧]

نلحظ أنّ السيوطي قد عرض المسألة مع ذكر الخلاف وهذا هو ديدن السيوطي في كتابه إذ يعرض المسألة بأدلتها مع ذكر الخلاف وانتخاب الراجح منها ،وقد انقسم العلماء حول هذه المسألة على قسمين: ذهب القسم الاول وهم أهل البصرة إلى إنكار العطف على ضمير الرفع من غير وجود فاصل وخص ذلك بالضرورة [٨٨]، بينما ذهب أهل الكوفة إلى جواز العطف من غير الفصل في النثر، والشعر على حد سواء ،وقد استدل هذا الفريق بالسماع، والقياس فمن السماع قوله تعالى :((ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى (٦) وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى))[النجم :٦/ ٧] الشاهد فيه عطف الضمير (هو) على الضمير المستكن في (استوى)، واحتجوا بحديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم): ((كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَانْطَلَقْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ)) [٨٩] الشاهد منه عطف (ابو بكر)على

الضمير في (كنت، وانطلق) من غير فاصل ،واحتجوا بوروده عن العرب ومن ذلك بيت جرير المار الذكر، وقول الشاعر[٩٠] :

قُلْتُ إذا أقبلَتْ وزهرٌ تَهادَى ... كنِعاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلاً.

الشاهد منه: عطف (زهر) على الضمير في (قلت) من غير فصل .

وأمّا بالنسبة للقياس ، فقد شبهوا ضمير الرفع بضمير النصب ومن المعلوم بأنّ ضمير النصب يجوز أن يعطف عليه من غير الفصل فيمكن أن تقول: (رأيتك وخالداً) بعطف خالدا على الكاف من غير فصل[٩١] .

ونرى ابن مالك يتردد في كتبه في هذه المسألة فمرة يذهب إلى أنّه قليل وضعيف، ومرة يبيح ذلك لوروده في الحديث ،والشعر بكثرة[٩٢].

بينما لم يرتض البصريون قول الكوفيين وردوا على أهل الكوفة وشواهدهم بردود منها أنّهم قالوا بأنّ الواو في الآية هي واو الحال، وليست واو العطف كما ذكر أهل الكوفة ،أمّا بالنسبة للحديث فقالوا بأنّ الحديث مروي بالمعنى وليس من لفظ الرسول (صلى الله عليه وسلم)؟!،أمّا الابيات الشعرية فهي من باب الضرورات الشاذة التي لا يقاس عليها ،واحتجوا بأنّ عطف الاسم على ضمير الرفع من غير فصل يؤدي الى الايقاع في الايهام إذ قد يوقع بأنّه من باب عطف الاسم على الفعل وهو مما لا يجوز وأمّا تشبيه ضمير الرفع بضمير النصب فهو خطأ بين؛ ذلك أنّ ضمير النصب وإن كان متصلا فهو في صورة الانفصال بخلاف ضمير الرفع فهو في نية الاتصال في اللفظ، والمعنى[٩٣].

والحق أن يقال بأنّ رأي الكوفيين ومن تبعهم في هذه المسألة أرجح لكثرة الشواهد ،وقوتها ،والتي لا يسوغ انكارها بأي حال من الاحوال ،ومن قواعدهم المقررة أنّه لا قياس مع النص[٩٤].

المبحث الثاني: الضرورات في الافعال

ويشتمل هذا المبحث على خمس مسائل وهي:

أولا: حذف كان بلا عوض بعد أن المصدرية:

تميزت كان بمجموعة من الخصائص أهلتها لتكون أمّا لبابها ، ومن تلك الخصائص إمكانية حذفها ،وهذا الحذف يكون على اربعة انواع وهي: حذفها مع اسمها ،وإبقاء الخبر وكثر ذلك بعد (إن، ولو) الشرطيتين مثال: سر مسرعا إن راكبا، وإن ماشيا التقدير: إن كنت راكبا، وإن كنت ماشيا ، ومثال لو: حديث الرسول (صلى الله عليه، وسلم):((التمس ولو خاتما))[٩٥] والتقدير: ولو كان الملتمس خاتما من حديد ،والثاني: أن تحذف مع الخبر ويبقى اسمها وهو أضعف من الاول نحو: إن خير فخير التقدير إن كان خير قولك ،والثالث: أن تحذف وحدها ويبقى معموليها وذلك بعد أن المصدرية، ولو الشرطية مثال: أمّا أنت منطلقا انطلقت التقدير إن كنت منطلقا انطلقت، وقل حذفها، وابقاء معموليها من دون ان يسبقها أن، ولو وهو عنوان المسألة التي بصدد مناقشتها ،والحالة الرابعة: حذفها مع معموليها وذلك بعد إن الشرطية مثال :ساعد أخاك وإمّا لا التقدير: إن كنت لا تساعد غيره[٩٦].

قال السيوطي في معرض الكلام عن الضرورات:((و حذف كَانَ بِلَا عوض عَنْهَا مِمَّا بعد أَن وَنَحْوهَا كَقَوْلِه[٩٧]: أزْمانَ قومِي وَالجَمَاعَة))[٩٨]. أي : أزمانَ كان قومي ولم أر هناك أيَّ خلافٍ بين احدٍ من النحاة في عد هذه المسألة من جملة المسائلّ التي لا يجوز ارتكابها في سعة الكلام بل هي مما اختص بها الشعراء لإقامة الوزن وتسوية القافية[٩٩].

ثانيا: حذف نون مضارع (كان) إذا وليها ساكن:

ومن الخصائص التي تميزت بها(كان) حذف نون مضارعها إذا سبقها جازم، ولم يليها ضمير ،وقد زاد الجمهور شرطا آخرا وهو الاّ يليها ساكن على أنّ هذا الشرط قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى عدم اعتباره فأجاز حذف نون مضارع (كان) إذا وليها ساكن بينما ذهب آخرون الى هذا الشرط

فمنع حذف نون كان إذا وليها ساكن وهو ما سنتناوله في هذه المسألة[١٠٠]. قال السيوطي:((وأجاز يونس حذفها ،و وافقه ابن مالك تمسكا بنحو قوله[١٠١]:

لم يَكُ الحَقُّ سِوَى أَن هَاجَهُ ... رَسْمُ دَار قد تَعفّتْ بالسَّرَرْ

وَقَوله[١٠٢] :

فَإِن لم تَكُ الْمِرْآة أبدت وَسَامةً

وَقَوله[١٠٣] :

إِذا لم تَكُ الْحَاجَات من هِمّة الْفَتى

وَالْجُمْهُور قَالُوا إِنّ ذَلِك ضَرُورَة))[١٠٤].

ذهب يونس بن حبيب وابن مالك إلى جواز حذف نون مضارع كان إذا وليها ساكن محتجين لذلك بالسماع والقياس فأمّا السماع فمنه قراءة: ((لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا)))[البينة/ ١] والشاهد من الآية ثبوت النون مع أنّه قد تلاها ساكن فدل ذلك على أنّه جائز لا ممتنع ومنه الأبيات المارة الذكر.

وأمّا القياس فأنّ يونس بن حبيب لم يعتد بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين، بينما احتج ابن مالك لذلك بقوله: ((وبقوله أقول، لأن هذه النون إنما حذفت للتخفيف، وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذ أولى. إلا أن الثبوت دون ساكن ومع ساكن أكثر من الحذف))[١٠٥]،واحتج لذلك بأمر آخر وهو أنّه لم يجد الشعراء مضطرين لمخالفة للقياس فجعل من قولهم حجة فكان بإمكان الشاعر أن يقول: فإن تكن المرأة ،وكان بالإمكان إن يقول :إذ لم تكن الحاجات، فلمّا كان الأمر كذلك جعل من قولهم حجة وهو متأتٍ من موقفه من الضرورة إذ كان يرى في الضرورة بأنّها ما ليس للشاعر عنده مندوحة ،وهو ما سبق بيانه ومناقشته في التمهيد .

ولم يرض جمهور النحاة هذا الامر ،وأوجبوا كون ما بعدها متحركا حتى تحذف النون وأنّ مخالفته أمرا لا يمكن أن يتحقق الاّ في باب الضرورة وردوا على هذا الرأي بردود منها أنّهم قد حملوا الابيات على الضرورة وردوا على يونس بن حبيب بأنّ الفعل قد تحصن بحركة الكسر العارضة عن الحذف ،ولأنّ النون إنّما حذفت وهي ساكنه لضعف الحرف الساكن مع ضعفها بنفسها ،وتشبيها لها بأحرف اللين التي تحذف عند الجزم، وايضا من اسباب حذفها هو كثرة الاستعمال[١٠٦]، وأمّا ردهم على قول ابن مالك فإنّهم ردوا عليه بعدة ردود منها رد ابي حيان؛ أنّ سبب الحذف ليس التخفيف ،وإنّما كثرة الاستعمال مع تشبيهها بحروف العلة التي تحذف مع وجود الجازم فالعلة في نظر الجمهور هي علة مركبة من علتين ،ولمّا ضعف تشبيهها بحروف العلة فقد زالت احدى اجزاء العلة المركبة والعلة المركبة تزول بزوال احدى اجزائها[١٠٧]، وأمّا عن رأي ابن مالك بأنّ الشعراء غير مضطرين فقولهم حكم في

المسألة فقول مردود:((فما من ضرورة في شعر العرب إلا ويمكن تبديلها ونظم شيء مكانها، فعلى ما ذكر لا يكون في كلام العرب ضرورة))[١٠٨].

والذي نميل اليه في هذه المسألة هو رأي الجمهور لقوة حججهم وكفاية الادلة التي ذكروها ،وإن كان رأي يونس بن حبيب ،وابن مالك يستحق الاحترام فقد اجتهدا في هذه المسألة وذكرا من الادلة ما يدل على سعة علمهما وبُعدهما عن التقليد فهما عالمان مجتهدان .

ثالثا : تسكين الفعل المضارع المعتل بعد حذف العلة للجزم :

يجزم الفعل المضارع إذا سبقه احد عوامل الجزم وتكون علامة جزمه السكون إذا كان صحيح الاخر نحو: ((لم يَلدْ ولم يُولدْ))[الاخلاص / ٢]، أو حذف حرف العلة إذا كان معتل الاخر وتبقى حركة دليلا على الحرف المحذوف نحو : ((ليقضِ علينا ربُك))[الزخرف/ ٧٧]،أو حذف النون إذا كان من الافعال الخمسة مثل: لم يكتبوا الدرس[١٠٩]، والذي يعنينا هنا هو حكم المعتل فقد ورد حذف حرف العلة مع تسكين الفعل تشبيها له بالصحيح وهذا ما سنحاول البحث عنه في هذه رغبة منا في الوصول الى حكم هذه الحالة من حيث الجواز والمنع[١١٠].

قال السيوطي:((المُضَارع المعتل وَهُوَ مَا آخِرُهُ ألف، أَو وَاو، أَو يَاء فيحذف آخِره جزما والحذف بالجازم وَقَالَ أَبُو حَيَّان التَّحْقِيق عِنْده وتسكين مَا قبله ضَرُورَة))[١١١].

لا خلاف بين النحويين في عد هذه المسألة ضرورة لا تصح الاّ في الشعر ومع كونها ضرورة باتفاق الاّ أنّها من جملة الضرورات الحسنة لأنّها قائمة على التشبيه أي تشبيه المعتل بالصحيح وهذا الشرط(التشبيه) هو أحد شروط الضرورة الحسنة كما مر ذكره في التمهيد [١١٢].

رابعا : إبقاء حرف العلة مع وجود حرف الجزم :

يجزم الفعل المضارع المعتل وعلامة جزمه حذف حرف العلة مع وجود علامة دالة على الحرف المحذوف نحو:((ليقضِ علينا ربك))[الزخرف/ ٧٧]،لكن ورد في أبيات من الشعر ثبوت حروف العلة مع وجود حروف الجزم ،فذهب الجمهور الى أنّها ضرورة لا تجوز في حالة السعة ،بينما ذهب بعضهم الى أنّها لغة يجوز القياس عليها وخرّج عليها بعض الآيات[١١٣].

قال السيوطي:((وَورد إبْقَاء هَذِه الْحُرُوف مَعَ الْجَازِم كَقَوْلِه[١١٤]:

ولاَ تَرَضّاها وَلَا تَمَلّقْ .

لم تهجو ولَمْ تَدَع [١١٥].

ألم يَأْتِيك والأنباء تَنْمى[١١٦] .

فالجمهور على أَنه مُخْتَصّ بِالضَّرُورَةِ وَقَالَ بَعضهم إِنَّه يجوز فِي سَعَة الْكَلَام وَإِنَّهُ لُغَة لبَعض الْعَرَب وَخرج عَلَيْهِ قِرَاءَة[١١٧] : ((لَا تخف دركا وَلَا تخشى))[طه/ ٧٧]((إِنَّه من يَتَّقِي ويصبر))[١١٨] [يُوسُف / ٩٠]))[١١٩].

ذهب النحاة الاّ ابن خروف الى منع ابقاء حرف مع وجود الجازم وأولوا ما جاء خلاف ذلك على الضرورة ،وخالف في ذلك ابن خروف إذ اجاز ذلك معتمدا على ما ورد من السماع كما في الآيات[١٢٠] والابيات الشعرية المارة الذكر غير أنّ النحاة لم يوافقوه في ذلك وأولوا الآيات القرآنية بعدّة تأويلات منها: أنّ أية يوسف خرجت على جعل (من) اسم موصول والفعل (يتقي) مرفوع بعده، وقد سكن الفعل (يصبر)أمّا على الوصل بنية الوقف، أو منعا لتوالي اربع متحركات وهو امر مكروه، أو عطفا على المعنى باعتبار أنّ الاسم الموصول يتضمن معني الشرط[١٢١]، وأمّا آية طه فتحتمل وجهين وهما: أن يكون الفعل مرفوعاً على الاستئناف والتقدير (وأنت تخشى) أو أنّها تحتمل أنّ تكون الالف للأطلاق كما هو الحال في(الظنونا)، و(السبيلا)، و(الرسولا)[١٢٢]، ومن قواعدهم المقررة أن الشاهد إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال[١٢٣] ، ومن حججهم أنّ موافقة الضرورة للهجة من لهجات العرب لا يخرجها عن باب الضرورة [١٢٤].

ونحن نذهب الى ما ذهب اليه عباس حسن بقوله:((هناك لغة تجيز إبقاء حرف العلة في آخر المضارع المجزوم؛ فيكون مجزومًا؛ وعلامة جزمه السكون المقدر على حرف العلة قبل مجيء الجازم، وهذه لغة تذكر لمجرد العلم بها؛ لاستخدامها في فهم النصوص القديمة، الواردة بها، لا لتطبيقها في استعمالنا))[١٢٥].

خامسا : فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا :

إنّ لفعل الشرط مع جوابه صوراً متعددة فقد يكونا مضارعين نحو: ((وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَو تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ))[البقرة/ ٢٤٨]، وقد يكونا ماضيين نحو:((وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا))[الاسراء/ ٨]، وقد يكون فعل الشرط ماضيا والجواب مضارعا نحو: ((مَنْ كانَ يُرِيدُ الْحَياةَ الدُّنْيا وَزِينَتَها نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمالَهُمْ))[هود/ ١٥]، وقد يكون فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا مثال: متى تقم قمت ؛وهذه الاحوال مختلفة الدرجة في الفصاحة ،

والسمو البلاغية فبعضها أسمى وأفصح من بعض تبعا لكثرة استعمالها وكلها صحيحة قياسية إلاّ الحالة الاخيرة فقد اختلف العلماء فيها على مذاهب كما سيأتي بيانه[١٢٦].

قال السيوطي:((أَن يكون الأول مضارعا وَالثَّانِي مَاضِيا وَهَذَا الْقسم أجَازه الْفراء فِي الِاخْتِيَار وَتَبعهُ ابْن مَالك وَخَصه سِيبَوَيْهِ وَالْجُمْهُور بِالضَّرُورَةِ كَقَوْلِه[١٢٧]:

إِن تَصْرمُونا وصَلْنَاكُم وإِنْ تَصِلُوا ... ملأْتُمُ أَنْفُس الأَعْداء إِرْهَابَا))[١٢٨].

ذهب الجمهور الى إنكار هذه الصورة في الكلام العادي وخصوها بباب الشعر؛ بينما نجد قسماً من العلماء يمثلهم في ذلك الفراء[١٢٩] وابن مالك[١٣٠]، وابن الناظم[١٣١] يجيزون هذه الحالة ويعتبرونها من جملة الامور التي تصح في حالة السعة مستندين في ذلك الى السماع ومنه قول الرسول(صلى الله عليه، وسلم)[١٣٢]:

((مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ، إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ))

الشاهد فيه مجيء فعل الشرط(يقم) مضارعا وجواب الشرط(غفر) ماضيا فدل ذلك عندهم على صحته، كما استشهدوا بحديث عائشة(رضي الله عنها)[١٣٣]:((إنّ أبا بكرٍ رجلٌ أسيفٌ متى يقم مقامك رق)) الشاهد فيه مجيء فعل الشرط(يقم) فعلا مضارعا، والجواب فعلا ماضيا (رق)فدل على قوته وصحته ،ومن حججهم كثرة وروده في الشعر العربي من ذلك البيت السابق وقول الشاعر[١٣٤]:

إن يسمعوا سبة طاروا بها فرحا مني، وَمَا يسمَعُوا من صَالِحٍ دَفَنُوا

الشاهد منه مجيء فعل الشرط (يسمعوا) فعلا مضارعا ،ومجيء الفعل ماضيا (طاروا).

وأمّا بالنسبة للقياس فذكروا لذلك عدة أمور منها أنّهم نظروا الى قوله تعالى:((إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ))[الشعراء/ ٤] فقالوا إنّ كلمة (ظلت) ماضٍ وقد عطف على (ننزل) التي هي بلفظ المضارع وحق المعطوف أن يأخذ الاحكام التي يخضع لها المعطوف عليه ،واحتج ابن مالك بصحة الحكم لأنّه وجد الشعراء غير مضطرين لمخالفة القواعد العربية فجعل من قولهم حجة وهو ناجم عن موقفه من الضرورة إذا كان يرى في الضرورة بأنّها ما ليس للشاعر مندوحة فيها[١٣٥] وهو امر سبق بيانه في اكثر من موضع من البحث وأمّا الجمهور فقد رفضوا هذا الرأي وقالوا بأنّ الأحاديث النبوية مروية بالمعنى وليست من لفظ الرسول(صلى الله عليه، وسلم) فلا يصح الاستشهاد بها على رأيهم في الاستشهاد في الحديث الشريف ،وأمّا ردهم على قول ابن مالك

بأنّ الشعراء غير مضطرين فقول غير صحيح لأنّه فهم ناقص ـ على رأيهم ـ لأنّه ما من ضرورة إلاّ ويمكن تعديلها[١٣٦].

والذي نرجحه في هذه المسألة قول الفراء وابن مالك، وابن الناظم لوجود ما يؤيده سواء من السماع ،أومن القياس وكفى بوروده في كلام أفصح الفصحاء الرسول (صلى الله عليه، وسلم).

المبحث الثالث: الضرورات في الحروف

ويتضمن هذا المبحث خمس مسائل وهي:

اولاً: مسألة حذف نون الوقاية من فعل التعجب وليس، وليت:

نون الوقاية حرف مكسور لا محل له من الاعراب ،وتنحصر وظيفته في تأدية الوظيفة الصوتية وهي وقاية الفعل من الكسر عند اتصاله بياء المتكلم التي تلزم كسر ما قبلها ولذلك تسمى هذه النون بنون الوقاية وهذا سبب لزومها في الفعل ،فمن المعلوم أنّ الفعل لا يكسر عكس الاسم والحرف ،فهي غير لازمة بل الأمر فيها على الجواز إلاّ في بعض المواضع نحو(قط ،وقد، ليت، ومن، وعن)فهي لازمة حتى عد بعض العلماء حذفها من هذه الكلمات ضرورة ،وقد اقتصرنا بالبحث على فعل التعجب وليت، وليس؛ وذلك لكثرة الخلاف الذي وقع فيها[١٣٧].

قال السيوطي:((وَورد حذفهَا فِي بعض مَا ذكر وَهُوَ أَقسَام قسم شَاذ خَاص بِالضَّرُورَةِ وَذَلِكَ فِي سَبْعَة أَلْفَاظ فعل التَّعَجُّب وَلَيْسَ قَالَ[١٣٨] :

إِذْ ذهب الْقَوْم الكِرام ليسي

وليت قَالَ[١٣٩] :

كمُنْيَةِ جَابر إِذْ قَالَ لَيْتِي))[١٤٠].

اختلف النحاة في لزوم نون الوقاية لهذه الكلمات وسبب الخلاف مبني على خلافات اخرى ،فقد عد البصريون لزوم نون الوقاية امرا واجبا و حذفها ضرورة ،بينما ذهب الكوفيون الى جواز حذف نون الوقاية ؛والسبب في رأيهم هذا هو أنّهم يعدّون فعل التعجب اسما ومن المعلوم أنّ نون الوقاية لا تلزم الاسم ،والدليل على كونها عندهم اسما ورودها مصغّرة عن العرب ومن ذلك (ما احيسنه) ، بينما ذهب البصريون الى إيجاب اتصالها بفعل التعجب ذلك ؛لأنّهم يعتبرون فعل التعجب فعلا وما خرج عن هذا عد ضرورة،[١٤١] وقد رجح ابن عقيل رأي البصريين[١٤٢]، ومثلما وقع خلاف في فعل التعجب وقع خلاف في ليس وسبب الخلاف مرجعه خلاف آخر وهو هل ليس فعل أو حرف؟ ،فمن قال: هي فعل ألزم نون الوقاية ، ومن قال هي حرف لم يلزم نون الوقاية، أمّا ليت فقد ذهب جمهور العلماء الى لزوم نون الوقاية، بينما ذهب الفراء الى جواز حذف نون الوقاية من ليت وحجته في ذلك السماع فقد جاء عن العرب قولهم: ليت وليتي ، ورجح المرادي[١٤٣] والاشموني[١٤٤] مذهب الفراء اتكالا على

ما ورد في السماع، بينما ذهب الجمهور الى لزوم نون الوقاية للحرف ليت والسبب في نظرهم انّها لقوة شبهها بالفعل فهي تشبه الفعل من حيث الحركات، والسكنات مثل قام ،ومن العلل أنّه ليس هناك تعلق ما بعدها بما قبلها كالحرف(١٤٥).

والذي يترجح لدينا من خلال البحث أنّ رأي البصريين في لزوم نون الوقاية لفعل التعجب أصح من الكوفيين لكون الناظر المتمعن في حقيقة فعل التعجب يجده فعلا صريحا، ومثل هذا القول يقال في حق من ذهب الى إيجاب لزوم نون الوقاية(ليس) بسبب كونها فعلا، وأمّا ما يخص ليت فإنّا نميل الى راي الفرّاء ومن تبعه لكونه اعتمد على دليل قوي وهو السماع الذي إليه المرد في تقرير الاحكام .

ثانيا: تكرار لا النافية للجنس عند اهمالها:

وهي حرف يدخل على الجملة الاسمية فتعمل عمل (أنّ) بنصب الأول اسما له، ورفع الثاني خبرا لها، وتفيد نفي الحكم عن جنس اسمها ،ويسميها النحاة (لا النافية على سبيل التنصيص)،أو على (سبيل النص) لأنّها تنفي الحكم عن جنس اسمها ،ولكنّ عملها عمل (أنّ) مقترن بشروط منها أن يكون معمولاها نكرتين فخرجت بذلك المعرفة ،وأن لا يفصل بينها وبين معمولها بفاصل فالترتيب امر واجب لعملها، إذا لم تتحقق تلك الشروط وجب إهمالها، وتكرارها ،وهناك تكرار جائز لا دخل لنا به وإنّما غايتنا هنا هو التكرار الواجب(١٤٦).

قال السيوطي:((ذا لم تعْمل لَا إِمَّا لأجل الْفَصْل أَو لكَون مدخولها معرفَة فمذهب سِيبَوَيْهِ وَالْجُمْهُور لُزُوم تكرارها ليَكُون عوضا عَمَّا فاتها من مصاحبة ذِي الْعُمُوم أَو لِأَن الْعَرَب جَعلتهَا فِي جَوَاب من سَأَلَ بِالْهَمْزَةِ وَأم وَالسُّؤَال بهما لابد فِيهِ من الْعَطف فَكَذَلِك الْجَواب وَأَجَازَ الْمبرد وَابْن كيسَان مَعَ الْفَصْل والمعرفة أَلا تكَرر كَقَوْلِه(١٤٧):

بَكت أسفا واسترجعت ثمَّ آذَنت ... ركائبها أَن لَا إِلَيْنَا رُجُوعهَا

وَقَوله(١٤٨):

لَا أَنْت شَائِئَةٌ مِنْ شَأنِنا شَاني

وَذَلِكَ عِنْد الْجُمْهُور ضَرُورَة))(١٤٩).

ذهب جمهور النحاة الى وجوب تكرار (لا) عند إهمالها وما خرج عن هذا الحكم فهو ضرورة لا تصح في حالة السعة، ولم يخالف في ذلك سوى المبرد، وابن كيسان اللذين ذهبا الى عدم إيجاب التكرار عند الاهمال محتجين لذلك بالسماع كما ورد في الابيات السابقة[١٥٠]، بينما نجد الجمهور يرفضون هذه الابيات ويرجعونها الى باب الضرورة ،واحتجوا لذلك بالقياس من ذلك أنّهم قالوا: بأنّ مجيء المعرفة بعد (لا) منافاة لمعناها في إفادة العموم فالمعرفة لا تفيد العموم صراحة وإنّما تفيد بأمور جانبية مثل (ال) الجنسية وغيرها، بينما يوجد العموم الصريح في النكرة، فكررت لا جبرا لما فاتها من إفادة العموم ففي التكرار زيادة كما في العموم زيادة[١٥١] بينما ذهب ابن الانباري الى أنّ سبب التكرار في المعرفة ؛لأنّه جاء(التكرار) مبنيا على السؤال كأنّه قال :أزيد عندك أم عمرو؟ والدليل على السؤال أنّ المفرد لا يحتاج الى التكرار لصحة الاستغناء عنه فتقول لمن قال : أزيد عندك؟ :لا من غير ذكر زيد[١٥٢]، وأيضاً من الحجج التي ذكروها أنّ من عادة العرب أنّهم ينفون الجملة الاسمية المبتدأ بالمعرفة ب(ما)أو(ليس) فلما وقعت (لا) في موضعهما فإنّها تكون قد وقعت في غير موضعها فجبرا لذلك النقص الذي لحقها عوضت بالتكرار ،أمّا تكرارها مع الفصل فلحملها على المعرفة لا اشتراكهما في الاهمال ،وهذا التكرار لا يقتصر على المعرفة ،أو التكرار بل يشمل الخبر نحو: زيد لا قائم ولا قاعد، ويشمل النعت نحو: مررت برجل لا بخيل ولا لئيم، وإذا وليها حال مثال: نظرت إليه لا راكبا ولا قاعدا[١٥٣] وتتكرر إذا وليها ماض لفظا، ومعنى نحو: زيد لا قام، ولا قعد، ويستثنى من التكرار عند الاهمال إذا وليها مضارع مثال :خالد لا يقوم ،وقد يغني عن تكرارها حرف نفي نحو :لا زيد قائم، وما ركض.

والذي يترجح في هذه المسألة هو رأي الجمهور لكفاية الادلة التي ذكروها في ترجيح قولهم بما احتوى على حجج معقولة لها أصل في العربية .

ثالثا : حذف حرف النداء مع اسم الجنس ،اسم الاشارة:

إنّ لحرف النداء مع معموله ثلاث حالات: حالة الجواز فيمكن حذف حرف النداء، ويمكن اظهاره مثال: زيدُ فيمكن أن تقول: يا زيدُ، ويمكن أن تقول :زيدُ ـ على حذف حرف النداء ـ ،والحالة الثانية :وهي الحالة التي يمتنع فيه الحذف وذلك مع المستغاث نحو: يا لزيدٍ لخالدٍ ،ومع المندوب نحو: واظهراه ،ومع الضمير نحو :يا أنت

اقبل، و الحالة الثالثة: مع اسم الجنس ،و اسم الاشارة فبعضهم اجاز الحذف، وبعضهم منع الحذف وهو عنوان المسألة [١٥٤].

قال السيوطي:((وَيسْتَثْنى صور لَا يجوز فِيهَا الْحَذف أَحدهَا: اسْم الله تَعَالَى إِذا لم تلْحقهُ الْمِيم نَحْو يَا الله الثَّانِي: المستغاث نَحْو يَا لزيد الثَّالِث: المتعجب مِنْهُ نَحْو يَا للْمَاء الرَّابِع: الْمَنْدُوب نَحْو يَا زيداه الْخَامِس: اسْم الْجِنْس السَّادِس: اسْم الْإِشَارَة السَّابِع: النكرَة غير الْمَقْصُودَة هَذَا مَذْهَب الْبَصرِيين وَذَهَبت طَائِفَة إِلَى جَوَاز حذفه فِي الثَّلَاثَة الْأَخِيرَة وَعَلِيهِ ابْن مَالك لحَدِيث:(ثوبي حجرُ)[١٥٥] و(اشتدي أزمةُ تنفرجي)[١٥٦]وَقَول ذِي الرمة[١٥٧]:

بمثلك هذا لوعة وغرام

وَقَوله تَعَالَى: {ثمَّ أَنْتُم هَؤُلَاءِ تقتلون} [الْبَقَرَة: ٨٥] وَقَوله[١٥٨]:

لِتُحْسَبَ سيّدًا ضَبْعًا تبولُ

أَي يَا ضبعا والأولون حملُوا ذَلِك على الشذوذ والضرورة))[١٥٩].

ذهب البصريون الى منع حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الاشارة وإن ورد في الشعر فهو ضرورة لا تقاس عليها الاحكام، بينما ذهب الكوفيون، و تابعهم ابن مالك[١٦٠] الى جواز حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الاشارة واحتجوا لذلك بالسماع والقياس ، فمن السماع قوله تعالى:((ثمَّ أَنْتُم هَؤُلَاءِ تقتلون)) [البقرة/ ٨٥] الشاهد من الآية (هَؤُلَاءِ)فهو منادى حذف حرف النداء مع كونه اسم اشارة فدل على جوازه في سعة الكلام ، ومن الشواهد حديث رسول الله:((ثوبي حجرُ)) الشاهد منه (حجر) فهو منادى حذف معه حرف النداء مع كونه اسم جنس ،وحديث : (اشتدي أزمةُ تنفرجي) الشاهد منه(ازمة) إذ حذف حرف النداء مع المنادى مع كونه اسم جنس .واستشهدوا بوروده في الكلام العربيّ شعرا، ونثرا، ومن ذلك الابيات الشعريّة التي سبق ذكرها، ومن وروده في النثر قولهم[١٦١]:(اصبح ليل)الشاهد منه (ليل) إذ حذف حرف النداء مع اسم الجنس(ليل) ،وأمّا بالنسبة للقياس فقد ذكروا بأنّ حق حرف النداء الاّ يحذف حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير أمّا اسم الاشارة فهو معرف قبل دخول حرف النداء لا بالنداء[١٦٢]، بينما انكر البصريون هذا الحذف وعدوه من جملة الامور التي لا تصح في حالة السعة إذ ردوا الآية على أنّها خبر لمبتدأ محذوف بتأويل هؤلاء بمعنى (الّذين) فيكون خبراً عن أنتم او بالعكس وجملة تقتلون صلة[١٦٣]، أمّا الحديث فهو مردود في القياس الصحيح ـ عندهم ـ لأنّه مروي بالمعنى وليس من لفظ الرسول(صلى الله عليه وسلم)[١٦٤]، وأرجعوا الابيات الى الضرورة و أمّا بالنسبة للنثر فهو شاذ لا يقاس

عليه[١٦٥]، واحتجوا بالقياس إذ ذكروا بأنّ اسم الاشارة مبهم والاصل أن يكون وصفا لأي فالأصل :يا أيهذا أقبل، فلما حذفت أي صار حرف النداء كأنّه بدلا عنها فلزم ذكرها، وقد رجح المراديّ[١٦٦] والاشمونيّ[١٦٧]، والازهريّ[١٦٨] القياس على اسم الجنس ومنع القياس على اسم الاشارة .

ويظهر من خلال العرض لآراء النحاة وحجج الفريقين بأنّ رأي الكوفيين وابن مالك أرجحُ لاعتماده على الادلة التي لا يسوغ انكارها ويكفي ورودها في القرآن الكريم والحديث الشريف، واعتماده على القياس الصحيح.

رابعا : الجمع بين حرف النداء وال :

ذهب البصريون الى منع الجمع بين حرف النداء و(ال) الا في لفظ الجلالة(الله)، ومحكي الجمل نحو :يا الرجل قائم، قال ابن مالك[١٦٩]:

((وباضطرار خص جمع يا وال الا مع الله ومحكي الجمل))

بينما ذهب الكوفيون الي جواز الجمع بين حرف النداء وال مستشهدين بما ورد في السماع والقياس، كما سيأتي بيانه في اثناء البحث[١٧٠].

قال السيوطي:((وَلَا يُنَادي المُعَرّف ب (أل) فَلَا يُقَال يَا الرجل إِلَّا فِي الضَّرُورَة لِأَنَّهُ فِي ذَلِك جمعا بَين أداتي التَّعْرِيف وَجوزهُ الْكُوفِيُّونَ فِي الِاخْتِيَار))[١٧١].

منع البصريون الجمع بين حرف النداء، و(ال) الاّ مع(الله)،ومحكي الجمل وأمّا غير ذلك فلا يجوز ارتكابه إلاّ في ضرورة الشعر، بينما ذهب الكوفيون الى جواز الجمع بين حرف النداء و(ال) في السعة واحتجوا لقولهم هذا بالسماع والقياس ،فمن السماع قول الشاعر[١٧٢] :

فيا الْغُلامان اللّذان فَرّا

الشاهد فيه الجمع بين حرف النداء(يا)،و المنادى المعرف بال(الغلامان)فدل على الجواز، ومن الشواهد التي أوردها الكوفيون تأكيدا لقولهم قول الشاعر[١٧٣]:

عبّاسُ يَا الْملك المتوَّجُ والّذي ... عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ العُلا عَدْنَانُ

الشاهد من البيت الجمع بين حرف النداء (يا)، والمنادى المعرف بال(الملك) فدل على جوازه .

واحتجوا لذلك بالقياس ومن هذه الحجج دخول(ال) على لفظ الجلالة الله مع كونه معرفاً بأل، واحتجوا بدخول حرف النداء على المضاف الى المعرفة وردوا على من قال إنّ الجمع بين ال وحرف النداء يستلزم الجمع بين معرفين لمعمول واحدٍ وهذا امرٌ ممتنعٌ لأنّ حرفَ النداءِ ليس بمعرفٍ اصالة وإنّما اكتسب المنادى التعريفَ من القصدِ لا من حرفِ النداءِ وضربوا لذلك مثلا: قولُنا (يا رجلًا كلِّمني) فتناديه وهو نكرةٌ فتنصبه ولو كانت هي المعرفة لم يجز النصب ،ومن الادلة على صحة هذا المذهب أنّ الشعراء غير مضطرين لمخالفة القواعد وهذا جارٍ على طريقة ابن مالك في فهمه لمصطلح الضرورة بأنّه وقع في الشعر اضطرارا لا اختيارا وهنا الشاعر غير مضطر[١٧٤] لتمكن قائله أن يقول :

فيا غلامان اللذان فرا.

ونلحظ أنّ البصريين لم يجوزوا هذا الجمع الاّ في موضعين هما: لفظ الجلالة (الله)، ومحكي الجمل، والعلة عندهم أنّ الجمع بين حرف النداء وال يؤدي الى اجتماع معرفين لمعمول واحد وهو امر ممتنع الاّ في حالة الضرورة الشعريةّ[١٧٥] ، ومن الادلة على بطلان قول الكوفيين أنّ(ال) تدل على الغيبة- العهد- بينما يدل حرف النداء على الحضور فهما متعاكسان في الدلالة على المعنى[١٧٦] وردوا على حجج الكوفيين بعدة ردود منها ردهم الابيات الشعرية الى باب الضرورة، بل بالغ المبرد وحكم على الابيات بالغلط إذ كان يرى بأنّ رواية البيت إنّما هي: فيا غلامان[١٧٧]، هذا بالنسبة لردهم على حجج الكوفيين السماعية، أمّا عن الحجج القياسية فردوها بعدّة ردود منها أنّ دخول (يا)على لفظ الجلالة لا يصح الاحتجاج به ؛لأنّ لفظ الجلالة ليست للتعريف فهو معرف قبل دخول ال ، وكذا فإنّ ال إذ كانت اصلية فهي عوض عن الهمزة فأصل (الله) (أله) فحذفت الهمزة، وعوض عنها (ال) ، ثم أنّ لفظ الجلالة يتميز بمجموعة من الخصائص منها دخول حرف النداء على ال، وتفخيم، وترقيق اللام ،واختصاص دخول حرف الجر التاء ، ومن الادلة على الجواز كثرة الاستعمال ، أمّا عن دخول حرف النداء على المعرف بالإضافة فردوه بأنّ الاضافة غير تعريف الخطاب فجاز دخول حرف النداء عليها، أمّا عن قول الكوفيين بأنّ التعريف حاصل بالقصد لا بحرف النداء رده البصريون بأنّ حرف النداء احد جزئيّ التعريف وهذا إنّما يحتاج اليه فيما لم يتعين ،والالف واللام تعين وأنّ (يا) تفيد التخصيص ودخولها على النكرة المبهمة تخصيص لها ولكل واحد من الجنس مجهول وها هنا لا جهالة لأنّ (ال) تفيد التخصيص ، وتعين فلا حاجة الى مخصص آخر[١٧٨]، وحتى ابن

مالك الذي كان يرى جواز الاحتجاج بقول الشاعر إذا لم يرَ بأنّ الشاعرَ مضطرٌ إلى مخالفة القواعد لم يأخذ بالأبيات مع اعترافه بأنّهم غير مضطرين إلاّ أنّه عدّ قولهم شاذاً لا يقاس عليه[١٧٩] .

والذي يترجح لدينا من خلال البحث أنّ رأي البصريين أرجحُ لاحتمالية الشواهد التي احتج بها الكوفيون لأمورٍ اخرى والشاهدُ إذا دخله الاحتمالُ سقط الاستدلالُ به ،حتى ابن مالك الذي كان يرى الاحتجاج بالشواهد إذ لم يكن اصحابها مضطرين لم يوافقهم في الرأي.

مسألة: جر حتى للضمير:

تعد (حتى) من الاحرف المشتركة بين عدد من الموضوعات وللتفريق بين هذه الموضوعات وضع النحاة لذلك شروطا ومن ذلك حتى الجارة فوضعوا لها شرطين وهما: أنّ يأتي بعدها اسم ظاهر فلا تجر المضمرَ وأن يكون ما بعدها آخرا أو متصلا بالآخر نحو:((سلامٌ هي حتّى مطلعِ الفجرِ))[القدر/ ٥] وقد اختلف العلماء في شرط جرها الضمير فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون والمبرد وهو عنوان المسألة التي سنتحدث عنها[١٨٠].

قال السيوطي:((الرَّابِع أَنَّهَا لَا تجر إِلَّا ظَاهرا خلافًا للمبرد والكوفية فِي تجوزيهم جرها المُضمر مستدلين بِنَحْوِ قَوْله[١٨١]:

فَلَا واللهِ لَا يلْفَى أَنَاسٌ ... فِتًى حتّاك يَا ابْنَ أبي زيادِ

وَالْجُمْهُور قَالُوا إِنَّه ضَرُورَة))[١٨٢].

انقسم النحاة في هذه المسألة على مذهبين فذهب البصريون الى منع جرها للضمير بينما ذهب الكوفيون، وتبعهم المبرد[١٨٣] الى جواز جرها الضمير معتمدين على ما ورد في السماع ،وأمّا مذهب البصريين فقد منعوا جرها الضمير وعدوا جر حتى للضمير ضرورة ؛ذلك لأنّ حروف النسق لا يليها الضمير[١٨٤] ، ولأنّ دخول الضمير يبطل انقضاء الفعل شيئا فشيئا ، ولا تعلم الغاية أين موضعها[١٨٥] .

ومذهب البصريين أرجح حفاظاً على ايضاح المعنى فدخولُ الضميرِ يوهم المعنى والحفاظ على المعنى من متطلبات اللغة ،فهي وسيلة لإيصال المعنى.

الخاتمة

وفي نهاية البحث توصلنا الى عدد من النتائج:

١ـ إنّ الضرورة في ابسط تعاريفها هي الخروج عن قواعد اللغة في الشعر لإقامة الوزن، وتسوية القافية، فهي حالة خاصة في الشعر.

٢ـ يذهب بعض الباحثين الى ربط الضرورة الشعريّة باللهجات وأنّ الضرورة ما هي الاّ شكل من اشكال التداخل بين اللهجات غير أنّ الذي عليه جمهور العلماء أنّ موافقة الضرورة لهجة من لهجات العرب لا يخرجها عن كونها ضرورة.

٣ـ لاحظنا مدى التأثير الذي لعبته الضرورة في التقعيد النحويّ ،ويمكن عد ابن مالك أنموذجا لهذا التأثير فقد خالف الجمهور في كثير من المسائل نتيجة لفهم خاص للضرورة.

٤ـ إنّ كثيرا من المسائل التي عدها البصريون ضرورات شعرية قد خالفهم فيها الكوفيون لكثرة الشواهد عليها وقعدوا لذلك قواعدا ،ومن ذلك مسألة الفصل بين المتضايفين.

٥ـ من الادلة على أثر الضرورة الشعريّة في التقعيد النحويّ ما ترتب على هذا المفهوم من قواعد منها قاعدة الشبه، وقاعدة الاصل ومدى التأثير الذي نتج عنهما في الخلاف النحويّ بشكل كبير.

٦ـ اتضاح العقليّة الفذة، والشخصيّة النحويّة للسيوطي بشكل واضح في كتاب همع الهوامع الذي يعد موسوعة في النحو.

٧ـ اهمية كتاب همع الهوامع وتتمثل تلك الاهمية في كونه منجما مهما للشواهد النحويّة ،والجمع للآراء مع نسبتها لإصحابها

٨ـ لم يكن السيوطي مجرد جامع لآراء علماء بل نراه ينتخب، ويوازن، ويختار ما يترجح لديه من القواعد بالاعتماد على ما تحصل لديه من الادلة النقليّة، والعقليّة .

٩ـ بينت المسائل أن العلماء لم يكونوا في كل المسائل مختلفين فهناك مسائل اتفقوا في أنّها ضرورة مثل ظهور الضمة في الاسم المنقوص وغيرها.

١٠ـ يمكن عد هذه المسائل نماذج تطبيقية لاختلاف العلماء في مفهوم الضرورة.

١١ـ كانت عدد المسائل في الاسماء اكثر، ثم يليها الضرورات في الحروف، ثم يليها الضرورات في الافعال.

الهوامش

(١) لسان العرب ٤/ ٤٨٢.

(٢) الضرورة الشعرية بين الدرس اللغوي و الذوق الأدبي ١١.

(٣) ينظر:البحث اللغوي عند العرب ١/ ٤،قلت وهو الصحيح عن سيبويه لأنّ العلماء اختلفوا في مفهوم الضرورة عند سيبويه ولم يستطع أحد منهم أن يرجح المفهوم الدقيق للضرورة عند سيبويه.

(٤) ينظر:شرح الكافية ١/ ٣٠٠.

(٥) ينظر :ألفية ابن مالك ١٥.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٨٩.

(٧) ينظر : شرح التسهيل١/ ٣٧٦.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل١/ ١٦٧.

(٩) ينظر:الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين١/ ٤٠٤ .

(١٠) ينظر: المقاصد في شرح ألفية ابن مالك ١/ ٥٧ .

(١١) ينظر:الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين ١/ ٤٠٣.

(١٢) التذييل والتكميل ١/ ١٦٧.

(١٣) ينظر: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين ٤٠٧.

(١٤) الصاحبي ١/ ٢١٣.

(١٥) ينظر: الضرورة الشعرية بين الدرس اللغويّ والذوق الادبيّ٤٦-٤٧.

(١٦) ينظر: همع الهوامع ٣/ ٢٧٣-٢٧٤.

(١٧) ينظر: الضرورة الشعريّة ومفهومها لدى النحويين ١/ ٤١٣-٤١٤.

(١٨) ينظر: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين ١/ ٥١٨.

(١٩) ينظر: المصدر نفسه١/ ٥١٨.

(٢٠) ينظر :الإنصاف ٢/ ٤١٧، ٢/ ٦١٤.

(٢١) ينظر: الاعلام٣/ ٣١.

(٢٢) ينظر: حسن المحاضرة ١/ ٣٣٦.

(٢٣) ينظر: جلال الدين السيوطيّ عصره وحياته ٩٢.

(٢٤) ينظر: السيوطيّ النحويّ٦٣.

(٢٥) ينظر : المصدر نفسه ٦٧-٦٨.

(٢٦) ينظر: الأعلام ١/ ١٨٧.

(٢٧) ينظر : جلال الدين السيوطي ٩٩.

(٢٨) ينظر : المصدر نفسه ١٠١.

(٢٩) ينظر :السيوطيّ النحويّ ٧٦.

(٣٠) ينظر : السيوطيّ النحويّ٦٨؛ جلال الدين السيوطيّ ٣٦٩.

(٣١) ينظر: السيوطيّ النحويّ٧٦، جلال الدين السيوطيّ٣٦٩.

(٣٢) ينظر: السيوطيّ النحويّ١٤٠.

(٣٣) ينظر: المصدر نفسه١٤٥ـ١٤٦.

(٣٤) ينظر: المكتبة ١٥١ـ١٥٢.

(٣٥) ينظر: السيوطي النحويّ ٤٨٣؛ المكتبة ١٥١ـ١٥٢.

(٣٦) جامع الدروس العربية ١/ ١٠٧.

(٣٧) ينظر: شرح ابن عقيل ١/ ٤٠ـ٤١.

(٣٨) ينظر:منحة الجليل ١/ ٤١.

(٣٩) البيت لجرير ينظر :ديوانه ١٠٣.

(٤٠) لم اعثر على قائله.

(٤١) همع الهوامع ١/ ٢١٠ـ٢١١.

(٤٢) ينظر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات ١/ ٢١٧.

(٤٣) منحة الجليل ١/ ٤١.

(٤٤) ينظر : منحة الجليل ٢/ ٢, ٤١

(٤٥) البيت لعمر بن جوين الطائي، ينظر :الكتاب ٢/ ٤٦.

(٤٦) همع الهوامع ٣/ ٣٣٣.

(٤٧) ينظر :مغني اللبيب١/ ٨٦٠.

(٤٨) ينظر: المصدر نفسه١/ ٨٦٠.

(٤٩) ينظر :شرح التصريح على التوضيح١/ ٤٠٧.

(٥٠) ينظر: الموجز في القواعد العربية١/ ٦.

(٥١) ينظر: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين ١/ ٤٠٤.

(٥٢) ينظر: المصدر نفسه ١/ ٤٠٤.

(٥٣) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٢٩٣ـ٢٩٦.

(٥٤) همع الهوامع ٢/ ٣٤٣.

(٥٥) ينظر :المصدر نفسه٢/ ٣٤٣.

(٥٦) ينظر : شرح الاشموني ٢/ ٥٤.

(٥٧) ينظر المقتضب٣/ ٣٧.

(٥٨) ينظر: شرح التسهيل٢/ ٢٨٩.

(٥٩) البيت للمخبل السعدي ،ويقال لأعشى همدان ينظر: المقاصد النحوية ٣/ ١١٨٧؛منحة الجليل ٢/ ٢٩٣.

(٦٠) ينظر :الانصاف٢/ ٦٨٣؛التبيين عن مذاهب النحويين ١/ ٣٩٦؛شرح التسهيل٢/ ٣٨٩.

(٦١) ينظر: علل النحو١/ ٣٩٣؛ الانصاف٢/ ٦٨٣؛ التبيين عن مذاهب النحويين١/ ٣٩٦.

(٦٢) ينظر :شرح ابن الناظم١/ ٢٥٤.

(٦٣) شرح ابن عقيل ٣/ ٢٨٧.

(٦٤) ينظر: ضياء السالك الى أوضح المسالك ١/ ١٨.

(٦٥) البيت لزهير بن ابي سلمى ديوانه٢٧.

(٦٦) همع الهوامع ٢/ ٧٨.

(٦٧) ينظر: الإنصاف ١ـ ٢٨٥ـ٢٨٦؛ أسرار العربية ١٨٠؛التبيين عن مذاهب النحويين١/ ٤٥٣؛ضياء السالك ١/ ١٨.

(٦٨) ينظر: النحو الوافي٢/ ٤٣٢؛الواضح في القواعد ،والاعراب٣٣٨.

(٦٩) همع الهوامع٣/ ٤٧٣.

(٧٠) ينظر :شرح الكافية٢/ ٨٣٢؛ الضرورة الشعرية، ومفهومها لدى النحويين ١/ ٨٣٩.

(٧١) لم اعثر عليه.

(٧٢) البيت للفرزدق ينظر: لسان العرب٨/ ٣٦٦؛ التذييل والتكميل ١/ ٣٢٧.

(٧٣) ينظر: شرح التسهيل٤/ ١٩٤؛همع الهوامع ٢/ ٤٧٢.

(٧٤) ينظر :ارتشاف الضرب من لسان العرب ٤/ ١٤٦٢.

(٧٥) ينظر :الحدود في علم النحو١/ ٤٧٥؛تمهيد القواعد ٧/ ٣١٦٠.

(٧٦) ينظر الانصاف ٢/ ٣٤٩.

(٧٧) همع الهوامع ٢/ ٥٢٤.

(٧٨) المصدر نفسه ٢/ ٥٢٦.

(٧٩) ينظر: ألفية ابن مالك ٣٨.

(٨٠) ينظر: سراج القارئ المبتدئ ،وتذكار المقرئ١/ ٢٠٦.

(٨١) ينظر :غيث النفع في القراءات السبع ١/ ٢٢٥.

(٨٢) مختصر صحيح البخاري ٣/ ١٧٤.

(٨٣) البيت لعمرو بن قميئة ينظر: شرح المفصل٢/ ١٨٥.

(٨٤) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٨٢ـ ٨٣.

(٨٥) الإنصاف ٢/ ٣٨٤ـ ٣٨٥؛ المقاصد بشرح ألفية ابن مالك ٤/ ١٧٣.

(٨٦) ينظر :شرح ابن عقيل ٣/ ١٧٤ـ١٧٥؛الواضح في القواعد، والاعراب٣٩٠ـ٣٩١.

(٨٧) البيت لجرير ينظر :ديوانه٣٦٢.

(٨٨) همع الهوامع ٣/ ٢٢٠ـ٢٢١.

(٨٩) ينظر المصدر نفسه ٣/ ٢٢٠.

(٩٠) صحيح البخاري ٥/ ١٩.

(٩١) البيت لعمر بن ابي ربيعة ينظر: ديوانه ٣٠٥.

(٩٢) ينظر:الانصاف٢/ ٣٨٨.

(٩٣) ينظر :شرح التسهيل٣/ ٣٧٤؛الفية ابن مالك٤٨.

(٩٤) ينظر: الانصاف ٢/ ٣٨٨-٣٩٠؛شرح المكودي١/ ٢٣٠.

(٩٥) ينظر: حاشية الصبان ١/ ٣٦٣.

(٩٦) صحيح البخاريّ٧/ ١٣.

(٩٧) ينظر: أوضح المسالك١/ ٢٥٣-٢٦٠.

(٩٨) البيت للراعيّ النميريّ ينظر :المقاصد النحوية في شرح شواهد الالفية٢/ ٢١٥.

(٩٩) همع الهوامع٣/ ٢٧٧.

(١٠٠) ينظر :المقاصد النحوية في شرح شواهد الالفية٢/ ٦١٥.

(١٠١) ينظر: شرح الاشموني١/ ٢٥١.

(١٠٢) لم اعثر على قائله وقد ذكر بلا نسب في ايضاح شواهد الايضاح ١/ ٣٩٥.

(١٠٣) البيت لخنجر بن صخر ، ينظر: المقاصد النحوية٢/ ٢١٧.

(١٠٤) لم اعثر عليه وقد ورد بلا نسب في شرخ التسهيل١/ ٣٦٧.

(١٠٥) همع الهوامع ١/ ٤٤٦.

(١٠٦) شرح التسهيل ١/ ٣٦٧.

(١٠٧) ينظر: شرح التوضيح على التصريح١/ ٢٦٠؛هامش أوضح المسالك تحقيق: محمد محيي الدي عبد الحميد١/ ٢٦٤.

(١٠٨) ينظر :التذييل، والتكميل٤/ ٢٣٨؛همع الهوامع١/ ٤٤٦.

(١٠٩) التذييل، التكميل ٤/ ٢٣٨

(١١٠) ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية ٨٧.

(١١١) ينظر: أوضح المسالك١/ ٩٣-٩٦.

(١١٢) همع الهوامع ١/ ٢٠٣.

(١١٣) ينظر: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين ١/ ٢٠٤.

(١١٤) ينظر: أوضح المسالك ١/ ٩٣-٩٦.

(١١٥) البيت لرؤبة بن العجاج ،ينظر: المقاصد النحوية ١/ ٢٥٨.

(١١٦) ينسب الى ابي عمر بن العلاء ينظر: هامش الانصاف بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد١/ ٢٢٣.

(١١٧) البيت لقيس بن زهير، ينظر: المقاصد النحوية١/ ٢٢٣.

(١١٨) قراءة يحيى بن وثاب ،وحمزة ينظر: معاني القرآن ١/ ١١٦؛حجة القراءات١/ ٣٦٤.

(١١٩) قراءة قنبل ينظر :الحجة للقراءات السبعة ٤/ ٤٨٤.

(١٢٠) همع الهوامع١/ ٢٠٤ـ٢٠٥.

(١٢١) ينظر: المقاصد الشافية١/ ٢٣٧.

(١٢٢) ينظر :أوضح المسالك١/ ٩٥ـ٩٦.

(١٢٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه١/ ١٩٩.

(١٢٤) ينظر: الضرورة الشعرية، ومفهومها لدى النحويين ١/ ٤٠٤.

(١٢٥) ينظر: المصدر نفسه ١/ ٤١١.

(١٢٦) النحو الوافي١/ ١٨٥.

(١٢٧) ينظر :شرح الكافية الشافية٣/ ١٥٨٤؛ النحو الوافي ٤/ ٤٧١.

(١٢٨) لم ينسب الى قائل معين ،ينظر: المقاصد النحوية٤/ ١٢ ,١٩١٨

(١٢٩) همع الهوامع ٢/ ٥٥١.

(١٣٠) ينظر: معاني القرآن٢/ ٢٧٦.

(١٣١) ينظر : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٤ـ١٥٨٦.

(١٣٢) ينظر: شرح ابن الناظم ٤٩٧.

(١٣٣) صحيح البخاري١/ ١٦.

(١٣٤) المصدر نفسه ٤/ ١٩٤.

(١٣٥) البيت لقعنب ابن ام صاحب ،ينظر: المعجم المفصل في شرح شواهد العربية ٨/ ١١٧.

(١٣٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٤ـ١٥٨٦.

(١٣٧) ينظر: تمهيد القواعد بشرح التسهيل ٩/ ٤٤١٠ـ٤٤١٥.

(١٣٨) ينظر: شرح ابن عقيل١/ ٥٣ـ٥٧.

(١٣٩) البيت لرؤبة بن العجاج ،ينظر: المقاصد النحويّة١/ ٣٢٩

(١٤٠) البيت لزيد الخيل، ينظر:الكتاب٢/ ٣٧٠.

(١٤١) همع الهوامع ١/ ٢٥٥ـ٢٥٦.

(١٤٢) ينظر : منحة الجليل ١/ ١١٠.

(١٤٣) ينظر: شرح ابن عقيل١/ ٥٣.

(١٤٤) ينظر: توضيح المقاصد١/ ٣٧٨.

(١٤٥) ينظر: شرح الاشموني ١/ ١٠٥.

(١٤٦) ينظر: شرح التصريح ١/ ١٢٢

(١٤٧) ينظر: حاشية الصبان٢/ ٣؛ التطبيق النحويّ١٦٤.

(١٤٨) لم ينسبه احد الى قائل معين ،ينظر: هامش أوضح المسالك ،تحقيق :محمد محيي الدين عبد الحميد٢/ ٦.

(١٤٩) لم ينسب إلى قائل معين ،ينظر: شرح الشواهد الشعريّة في امّات الكتب ٢/ ٩٣.

(١٥٠) همع الهوامع ١/ ٥٣٤.

(١٥١) ينظر :المصدر نفسه ١/ ٥٣٤.

(١٥٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٦٥-٦٦.

(١٥٣) ينظر: أسرار العربيّة ١٨٧.

(١٥٤) ينظر: التذييل ولتكميل٥/ ٢٨٣- ٢٨٥

(١٥٥) ينظر: أوضح المسالك٤/ ٧- ١١.

(١٥٦) صحيح البخاريّ٤/ ١٥٦.

(١٥٧) التذكرة في الاحاديث المشتهرة١/ ١٣٧.

(١٥٨) البيت لذي الرمة ينظر :المقاصد النحويّة ٣/ ١٧١٣؛ شرح الشواهد العربيّة ٢/ ٦٥.

(١٥٩) البيت للأعلم الهذليّ ينظر: المعجم المفصل في شواهد ٢/ ٢٩٢..

(١٦٠) همع الهوامع ٢/ ٤٢-٤٣.

(١٦١) ينظر :شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩٠- ١٢٩١.

(١٦٢) ينظر: المستقصي في أمثال العرب١/ ٢٠٠.

(١٦٣) ينظر: هامش المقاصد النحويّة ٤/ ١٧٠٩.

(١٦٤) ينظر: شرح المفصل ٢/ ٤٣١.

(١٦٥) ينظر: همع الهوامع ٢/ ٤٣.

(١٦٦) ينظر: أوضح المسالك٢/ ١٠-١١.

(١٦٧) توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ١٠٥٦.

(١٦٨) ينظر: شرح الاشمونيّ ٣/ ٢٠.

(١٦٩) ينظر : شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٠٩.

(١٧٠) الفية ابن مالك٥٠

(١٧١) ينظر:الانصاف١/ ٢٧٥.

(١٧٢) همع الهوامع٢/ ٤٦- ٤٧.

(١٧٣) البيت لا يعرف قائله ، وهو من شواهد شرح التسهيل ٣/ ٣٩٨؛ شرح ابن عقيل ٣/ ٢٦٢؛شرح الاشموني٣/ ٢٩.

(١٧٤) البيت لا يعرف قائله، ينظر المقاصد النحوية ٤/ ١٧٢٢.

(١٧٥) ينظر : الإنصاف ١/ ٢٧٥؛ التبيين عن مذاهب النحويين ١/ ٤٤٦.

(١٧٦) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٥/ ٢٨٧.

(١٧٧) ينظر: هامش الانصاف تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد :١/ ٢٧٦.

(١٧٨) ينظر: المقتضب ٤/ ٢٤٣.

(١٧٩) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين ٤٤٧ـ٤٤٨.

(١٨٠) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٩٨ـ٣٩٩.

(١٨١) ينظر: شرح التسهيل٣/ ١٦٨؛ النحو الوافي٢/ ٤٨٢. البيت لا يعرف قائله ، ينظر منحة الجليل ٣/ ٦.

(١٨٢) همع الهوامع ٢/ ٤٢٤.

(١٨٣) ينظر : همع الهوامع ٢ / ٤٢٤

(١٨٤) ينظر: شرح التسهيل٣/ ١٦٨؛ الجنى الداني٥٤٤.

(١٨٥) ينظر : القليل، والشاذ، والنادر في شرح ابن عقيل ١٨٥.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١ـ إرتشاف الضرب من لسان العرب، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابو حيان أثير الدين الاندلسي(٧٤٥هـ)، تحقيق ،وشرح، ومراجعة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجيّ، القاهرة ، ط١، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨م.

٢ـ أسرار العربيّة ،عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الانصاريّ ابو البركات كمال الدين الانباريّ(٥٧٧هـ)،دار الارقم بن الارقم ،د.م ،ط١، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

٣ـ الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركليّ الدمشقيّ(١٣٩٦هـ) ، دار العلم للملايين ،د .م، ط١٥، ٢٠٠٢م.

٤ـ الأفعال الناسخة، حمدي فراج محمد فراج المصريّ، د .م،د.ط، ١٩٩٨م.

٥ـ ألفية ابن مالك، محمد بن عبدالله ابن مالك ابو عبدالله جمال الدين الطائيّ الجيانيّ(٦٧٢هـ)، دار التعاون، ، د .م، د،ط، د.ت.

٦ـ الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصرين ،والكوفيين ،عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الانصاريّ ابو البركات كمال الدين الانباريّ(٥٧٧هـ)،المكتبة العصريّة ،د.م، ط١٤٢٤،٢هـ ـ٢٠٠٣م.

٧ـ أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن احمد بن عبدالله بن يوسف ابو محمد جمال الدين ابن هشام(٧٦١هـ)، تحقيق :يوسف الشيخ محمد البقاعيّ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. م، د.ط.د.ت.

٨ـ إيضاح شواهد الايضاح، الحسن بن عبد الله ابو عبدالله القيسيّ (٦٠٠هـ)، دراسة ،وتحقيق :د. محمد بن حمود الدعجانيّ، دار الغرب الاسلاميّ، بيروت، لبنان ،١٤٠٨ط١،هـ ـ١٩٨٧م.

٩ـ البحث اللغوي عند العرب ،د: احمد مختار عبد الحميد عمر ، عالم الكتب ،د .م، ط٢٠٠٣،٨م.

١٠ـ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين ،والكوفيين ،عبد الله بن الحسين بن عبد الله ابو البقاء محب الدين العكبريّ البغداديّ(٦١٦هـ)، تحقيق :د عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الاسلاميّ، د .م،ط١، ١٤٠٨هـ ـ١٩٨٦م.

١١ـ التذكرة في الاحاديث المشتهرة، محمد بن عبد الله بن بهادر ابو عبد الله بدرالدين الزركشيّ ـ الشافعيّ(٧٩٤هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ،دار الكتب العلميّة، بيروت،ط١، ١٤٠٦هـ ـ١٩٨٦م.

١٢ـ التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل ،محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابو حيان أثير الدين الاندلسيّ(٧٤٥هـ)،تحقيق: د. حسن هنداويّ، ،دار القلم الاجزاء(١ـ٥)، كنوز اشبيليا بقية الاجزاء ،بيروت، د.ط، د.ت.

١٣ـ التطبيق النحويّ ،د. عبده الراجحيّ، مكتبة المعارف للنشر و التوزيع،د.م،ط١٤٢١،١هـ ـ ١٩٩٩م.

١٤ــ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن احمد محب الدين المعروف بناظر الجيش(٧٧٨هـ)،دراسة وتحقيق :أ.د. علي محمد فاخر وآخرين ،دار السلام للطباعة والنشر ـ والتوزيع والترجمة، القاهرة ـ جمهوريّة مصر العربيّة، ط١٤٢٨،١هـ.

١٥ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ،حسن بن قاسم بن عبدالله بدر الدين ابو محمد المراديّ المصريّ المالكيّ(٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن بن علي سليمان ،ط١، دار الفكر العربيّ، د. م، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٨م.

١٦ــ جامع الدروس العربية ، مصطفى بن محمد سليم الغلاينيّ(١٣٦٤هـ) ،المكتبة العصرية ،صيدا ـ لبنان،ط١٤١٤،٢٨هـ ـ ١٩٩٣م.

١٧ـ جلال الدين السيوطيّ عصره حياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغويّ ،طاهر سليمان حمودة ، المكتب الاسلاميّ، بيروت، ط١٤١٠،١هـ ـ١٩٨٩م.

١٨ـ الجنى الداني في حروف المعاني ، حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي بدر الدين ابو محمد المراديّ المصريّ الشافعيّ(٧٤٩هـ)،تحقيق: د. فخر الدين قباوة ،أ. محمد نديم فاضل ،دار الكتب العلمية ،بيروت ـ لبنان،ط١، ١٤١٣هـ ـ١٩٩٢ م.

١٩ـ حاشية الصبان على شرح الاشمونيّ لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان ابو العرفان الشافعيّ(١٢٠٦)، ط١،دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٢٠ـ الحدود في علم النحو، احمد بن محمد بن محمد شهاب الدين البجائيّ الأيذي الاندلسيّ(٨٦٠هـ)، تحقيق :نجاة حسن عبد الله نولي، العدد١١، الجامعة الاسلامية ـ المدينة المنورة، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

٢١ـ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، عبد الرحمن بن ابي بكر جلال الدين السيوطيّ(٩١١هـ)، تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم ،دار احياء الكتب العربيةـ عيسى البابي الحلبي وشركائه، مصر ، ط١،١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.

٢٢ـ ديوان جرير ، دار بيروت للطباعة والنشر ،بيروت ،د.ط،،١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٣ـ ديوان زهير بن ابي سلمى، اعتنى به، وشرحه: احمد طّمّاس ، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان،ط٣، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٢٤ـ ديوان عمر بن ابي ربيعة، قدم له، ووضع هوامشه، وفهارسه :د. فايز محمد ،دار الكتاب العربيّ، بيروت،ط١٤١٦،٢هـ ـ١٩٩٦م.

٢٥ـ سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي ،علي بن عثمان بن محمد بن احمد بن الحسن ابو القاسم المعروف بابن القاصح العذريّ البغداديّ المصريّ الشافعيّ(٨٠١هـ)، راجعه شيخ المقارئ المصرية: علي الضباع ، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ، مصر،ط٣ ،١٣٧٣ هـ ـ١٩٥٤م.

٢٦ـ السيوطيّ النحويّ، د: عدنان محمد سليمان ، دار الرسالة للطباعة، بغداد،ط١، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.

٢٧ـ شذرات الذهب في اخبار من ذهب ، عبد الحي بن احمد بن محمد ابو الفلاح بن العماد العكبريّ الحنبليّ(١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج احاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت،ط١، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٨ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل العقيليّ الهمدانيّ المصريّ(٧٦٩هـ) ،وبحاشيته منحة الجليل لمحمد محيي الدين عبد الحميد ،دار التراث ـ دار مصر للطباعة ـ سعيد جودة النجار وشركائه، القاهرة،ط٢٠، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠ م.

٢٩ـ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، محمد ابن الامام جمال الدين محمد بن مالك(٦٨١هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ،د .م، ط١٤٢٠،١هـ ـ٢٠٠٠م.

٣٠ـ شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى ابو الحسن نور الدين الاشمونيّ الشافعيّ(٩٠٠هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١٤١٩،١هـ ـ ١٩٩٨ م.

٣١ـ شرح تسهيل الفوائد ، محمد بن عبد الله بن مالك أبو عبدالله جمال الدين الطائيّ الجيانيّ(٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ـ د. محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة و النشر والتوزيع والاعلان ،د. م،ط١، ١٤٢٠هـ ـ١٩٩٠م.

٣٢ـ شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله بن ابي بكر بن محمد الجرجاويّ الازهريّ(٩٠٥هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ط١٤٢١،١ هـ ـ ٢٠٠٠م.

٣٣ـ شرح الشواهد الشعريّة في أمات الكتب النحويّة، محمد بن محمد بن حسن سرّاب ، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان،ط١، ١٤٢٧ هـ ـ٢٠٠٧ م.

٣٤ـ شرح الكافية الشافية محمد بن عبد الله بن مالك أبو عبدالله جمال الدين الطائيّ الجيانيّ(٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم احمد هريدي، جامعة أم القرى ـ مركز البحث العلميّ واحياء التراث الاسلاميّ كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، مكة المكرمةط١، د.ت.

٣٥ـ شرح كتاب سيبويه، الحسن بن عبدالله المرزبان ابو سعيد السيرافيّ(٣٦٨هـ)، تحقيق: احمد حسن مهدلي، علي سيد علي ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان،ط٢٠٠٨،٥م.

٣٦ـ شرح المفصل للزمخشريّ، يعيش بن علي بن يعيش بن ابي السرايا محمد بي علي المعروف بابن يعيش(٦٣٤هـ)، قدم له :د. اميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان،ط١٤٢٢،١هـ ـ ١٩٩٧م.

٣٧ـ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، احمد بن فارس بن زكريا ابو الحسن القزوينيّ الرازيّ(٣٩٥ هـ ، علي بيضون، ط١، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧م.

٣٨ـ صحيح البخاريّ، محمد بن اسماعيل ابو عبد الله البخاريّ الجعفيّ(٢٥٥هـ)، تحقيق: محمد زهير ناصر الناصر ، دار طوق النجاة، د. م،ط١، ١٤٢٢هـ .

٣٩ـ الضرورة الشعريّة بين الدرس اللغويّ والذوق الادبيّ، احمد علي يوسف طمّيزة ، د. م،د.ط، ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م.

٤٠ـ الضرورة الشعريّة ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية ابن مالك ،ابراهيم بن صالح الحندود ،الجامعة الاسلامية ،المدينة المنورة ط السنة الثالثة والثلاثون العدد١٤٢١،١٠١١هـ ـ٢٠٠١ م.

٤١ـ ضياء السالك الى أوضح المسالك ،محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة ،د.م،١٤٢٢ط١،هـ ،٢٠٠١م.

٤٢ـ غيث النفع في القراءات السبع، علي بن محمد بن سالم(١١١٨م)،تحقيق: احمد محمود عبد السميع الشافعيّ الحفيان ،دار الكتب العلميّة،بيروت،١٤٢٥ط١،هـ-٢٠٠٤ م،

٤٣ـ القليل والنادر والشاذ في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، أنور راكان شلال احمد العصيبيّ ، د .م،د.ط، ١٤٣١ هـ-٢٠١٠م.

٤٤ـ الكامل في اللغة والادب ،محمد بن يزيد ابو العباس المبرد(٢٨٥هـ)،تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار الفكر العربيّ،القاهرة،ط١٤١٧،٣هـ- ١٩٩٧م.

٤٥ـ الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثيّ ابو بشر الملقب بسيبويه(١٨٠هـ)،تحقيق: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجيّ، القاهرة،ط٣، ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨م.

٤٦ـ لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي ابو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاريّ الرويفعيّ الأفريقيّ(٧١١هـ) ، دار صادر ،بيروت،ط١٤١٤،٣هـ.

٤٧ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، عثمان بن جني ابو الفتح الموصليّ(٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف ـ المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية،د.م،د.ط،١٤٢٠هـ ،١٩٩٩م.

٤٨ـ مختصر صحيح الامام البخاريّ ،محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم ابو عبد الرحمن الاشقوديّ الألبانيّ(١٤٢٠هـ) ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض،ط١٤٢٢،١هـ- ٢٠٠٢م.

٤٩ـ المستقصي في أمثال العرب ،محمود بن عمرو بن احمد ابن القاسم الزمخشريّ جار الله(٥٣٨هـ) ، دار الكتب العلمية ،بيروت،ط٣، ١٩٨٧م.

٥٠ـ معاني القرآن، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور ابو زكريا الدليمي الفراء(٢٠٧هـ)،تحقيق: احمد يوسف النجاتيّ وآخرين ، دار الكتب المصريّة للتأليف والترجمة،ط١، د.ت.

٥١ـ معجم القواعد العربيّة ، عبد الغنى علي الدقر(١٤٢٣هـ) ، د .م،د.ط، د.ت.

٥٢ـ المعجم المفصل في شواهد العربيّة ،أميل بديع يعقوب، دار الكتب، د .م،ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٥٣ـ المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير ابو القاسم الطبرانيّ اللخميّ الشاميّ(٣٦٠هـ)،تحقيق: طارق عوض الله بن محمد ـ عبد المحسن بن ابراهيم الحسينيّ، دار الحرمين، مصر،د.ط، د.ت.

٥٤ــ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،عبد الله بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن يوسف اب هشام(٧٦١هـ)،تحقيق: د. مازن المبارك ـ محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق،ط٦،١٩٨٥م.

٥٥ـ المقاصد الشافيّة في شرح الخلاصة الكافيّة، ابراهيم بن موسى ابو اسحاق الشاطبيّ(٧٩٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين وآخرين ، معهد البحوث العلميّة وأحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى، مكة المكرمة،ط١،١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٥٦ـ المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفية، محمود بن احمد بن موسى العينيّ(٨٥٥هـ) تحقيق :أ. د علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر ـ والتوزيع والترجمة، القاهرة ـ جمهوريّة مصر ـ العربيّة ،ط١،١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٥٧ـ المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الاكبر الثماليّ الأزديّ ابو العباس المبرد(٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب، بيروت ،د.ط، د.ت.

٥٨ـ المكتبة تعريف بالمصادر الرئيسية والمساعدة في دراسة اللغة والادب ،د. سامي مكي العانيّ ـ عبد الوهاب محمد علي العدوانيّ ، دار ابن الأثير للطباعة والنشر ،جامعة الموصل،د.ط، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٥٩ـ الموجز في قواعد اللغة العربيّة، سعيد بن محمد بن احمد الأفغانيّ(١٤١٧هـ) ، دار الفكر ،لبنان،د.ط، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٦٠ـ النحو الوافي، عباس حسن(١٣٩٨هـ) ،دار المعارف ،د .م ،د.ط،د.ت.

٦١ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن ابي بكر جلال الدين السيوطيّ(٩١١هـ) تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ،مصر،د،ط، .د

٦٢ـ الواضح في القواعد والاعراب ،محمد زرقان الفرخ ، د .م،د.ط، د.ت.